سُكان مُدن القناة.. بين الاستقرار والتهجير
(١٩٦٧ - ١٩٧٤)

د. أسماء محمد محمود

سُكان مُدن القناة.. بين الاستقرار والتهجير (١٩٦٧ - ١٩٧٤)

د. أسماء محمد محمود

المقدمة

لم تكن عملية تهجير سكان مُدن القناة في أعقاب عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧ هى المرة الأولى؛ بل سبقتها عملية مماثلة في أعقاب العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ والعودة أول أبريل ١٩٥٧، وكانت الضرورة الأمنية والعسكرية هي ما تجمع بينهما، وإذا كانت قوى الشعب المصري قد أكدت صمودها ضد العدوان الإسرائيلي، فإن مواطني مدن القناة - والذي كان يُطلق عليها حينئذٍ (مدن خط النار) - عاشوا في مواجهة القوات الإسرائيلية، قد أعطوا المَثل الحي والصادق لصورة ذلك الصمود، بوقوفهم جبهة داخلية صلبة خلف قواتهم العسكرية في الظروف الصعبة التي أعقبت العدوان، بالرغم من استهداف العدو لمنازلهم ومنشآتهم بقذائفه وسقوط شهداء كثيرين من بينهم، وترجمتهم لروح الصمود بزيادة الإنتاج في كافة المجالات سواء في مواقع العمل والإنتاج التي كانت تعمل في القطاعات الموجودة داخل نطاق محافظتهم أو القطاعات الأخرى التي تم نقلها خارجها، وأخيرًا تحمَّل مواطنو القناة أعباء جديدة وثقيلة متعلقة بحياة التهجير، بعد أن كانوا ينعمون بالاستقرار في محافظاتهم.

على الرغم من إيجابية عملية التهجير، في المحافظة على أرواح المواطنين وحتى لا يتعرضوا إلى عمليات عسكرية انتقامية ردًّا على أي عمليات عسكرية قد يقوم بها الجيش المصري ضد القوات الإسرائيلية، فإن هناك جوانب سلبية تجسدت في العديد من المشكلات التي واجهت المُهَجَّرين، ولدراستها، للوقوف على حجم المُعاناة من ناحية وحجم الصمود في مواجهتها من ناحية أخرى، قسَّمنا تلك الدراسة إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: التهجير الاختياري في الفترة من (٥ يونيو - ٢٩ سبتمبر ١٩٦٧)، ولم تكن خلالها قد ظهرت المشكلات بالكم والكيف اللذَيْن ظهرت بهما

خلال المرحلة الثانية من التهجير لقصر مدتها، فضلاً عن أنها كانت اختيارية، وخلالها تطرَّقنا إلى حياة المُهَجَّرين في المحافظات المضيفة والمُستبقين.

أما المرحلة الثانية: فكان التهجير الإجباري في الفترة من (٣٠ سبتمبر١٩٦٧ - ٨ يونيو ١٩٧٤)، وهنا تجسَّدت المشكلات التي واجهتهم في إحساسهم بالغربة وبعدم الاستقرار، وأسلوب إدارة مراكز الضيافة، وتعدُّد الجهات المسئولة عنها، والمشكلات المتعلقة بالسكن داخل وخارج معسكرات الإيواء، والبطالة، وقيمة الإعانات المادية والعينية وطريقة توزيعها، والخدمات التعليمية والصحية والثقافية، وقد رصدنا خلالها الموقف الرسمي- وخاصة دور وزارة الشئون الاجتماعية باعتبارها الوزارة المسئولة أساسًا عن أعمال الإغاثة في السلم والحرب بالتعاون مع جميع وزارات الخدمات وأجهزة الإدارة المحلية في سائر أرجاء محافظات الجمهورية - وكذلك رصدنا الموقف الشعبي في مواجهتها وصدى ذلك لدى المُهَجَّرين، أما عن حياة المُهَجَّرين في المحافظات والقرى المضيفة فلقد أجرينا العديد من المقابلات مع شهود عِيان عاشوا التجربة وأمدونا بالوثائق المتعلقة بتفاصيل تلك الحياة، فتحدثوا عن المسكوت عنه في الصحف التي تعمدت عدم تناوله حينئذ، وذلك من منطلق وطني، حفاظًا على وحدة الجبهة الداخلية وتماسكها في وقتٍ كانت تمر فيه مصر بأصعب الظروف. واختتمنا موضوعنا بصدى قرارات السادات بإلغاء تصاريح دخول مدن القناة في ٨ يونيو ١٩٧٤ على المُهَجَّرين، ومَشَاهد العودة .

لقد ركزنا خلال تلك المرحلتين على نقض إسرائيل قرار وقف إطلاق النار- الذي أصدره مجلس الأمن في ١١ يونيو ١٩٦٧- بالاعتداء على المدنيين بهدف إثارة فزعهم والنَّيْل من معنوياتهم، وأن يُعزز لديهم شعور عدم القدرة على المواجهة، وتتبعنا الموقف الرسمي المصري من تلك الاعتداءات الإسرائيلية، وسلبية الموقف الدولي إزاءها، باتخاذ قرار التهجير ومسئولية الدولة في رعاية وإعاشة هؤلاء المواطنين منذ بدء ترحيلهم إلى معسكرات الإيواء إلى أن يتم إعادتهم إلى مساكنهم، وأخيرًا رصدنا الموقف الشعبي في مُساندته للمُهَجَّرين، وفي مقدمته دور لجان الاتحاد الاشتراكي بمشاركته مع الأجهزة التنفيذية في

وضع خطة التهجير وتنفيذها ورعاية المُهَجَّرين في مراكز الضيافة.

ولما كان قرار التهجير من تَبِعات عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧ من جانب، وأحد عناصر إعداد الجبهة للقتال من جديد والبدء في شَن حرب الاستنزاف انطلاقًا من المواقع غرب القناة، كما أنه لم يعد التهجير الأول، لذلك لا بد لنا في البداية من التطرُّق بإيجاز إلى العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦على المدنيين ببورسعيد وتهجيرهم، للوقوف على حجم المعاناة خلال تلك الفترة وعودتهم وتعمير المدينة، مرورًا بعدوان ٥ يونيو ١٩٦٧، والتهجير الاختيارى، ومع تكرار استهداف الاعتداءات الإسرائيلية للمدنيين في مدن القناة، وسلبية الموقف الدولي إزاءها، تغيرت خطة الدولة إلى التهجير الاجبارى في ٣٠ سبتمبر١٩٦٧ لسكان مدن القناة بتعيين «علي صبري» - نائب الرئيس ووزير الإدارة المحلية - وزيرًا مقيمًا بمنطقة القناة التي تقف الخط الأول في مواجهة العدوان، حيث نُعرِّج على السنوات التي قضاها سكان مدن القناة خارجها مُهَجَّرين إلى المحافظات والقرى المضيفة، والتي تمثل محور موضوعنا.

ربما كان أكبر تغيُّر حَضَري شهدته منطقة الشرق الأوسط خلال القرن التاسع عشر ظهور المدن المصرية الواقعة على قناة السويس؛ إذ تدين تلك المدن في نشأتها ونموها وازدهارها إلى حفر القناة ونمو حركة التجارة عبرها، عقب افتتاح القناة للملاحة العالمية سنة ١٨٦٩، وتنامت حركة العمران وأصبحت تلك المدن منطقة جذب سُكاني، فكانت بور سعيد وضاحيتها بور فؤاد على الجانب الآسيوي كمدخل للقناة وميناء ترانزيت، وجاء اختيار الموقع وتخطيط المدينة والخدمات التي أُنشئت بها لتخدم أساسًا استثمارات عالمية، فغلب على الأحوال الاقتصادية ببور سعيد الطابع الأوروبي، مما جعلها الأجدر بأن تكون هي عاصمة محافظة عموم القناة بدلاً من الإسماعيلية، بل فاقت بور سعيد مدينة السويس التي سبقتها إلى الوجود بعدة قرون، وكذلك الإسماعيلية التي نشأت أصلاً كقاعدة للأعمال الهندسية لشق القناة ثم تحولت بعد ذلك إلى المقر الرئيسي لهيئة قناة السويس وميناء، وتحصل المدينة على المياه العذبة اللازمة للشرب ولأغراض الزراعة والصناعة من ترعة الإسماعيلية التى ربطت الزقازيق

بالإسماعيلية فكثرت المناطق الريفية حول المدينة، كما ربطت الإسماعيلية بالدلتا ونشطت عملية تعمير هوامش الدلتا الشرقية على طول محاورها في منطقة الإسماعيلية وتزايدت كثافتها السكانية، وبالنسبة للسويس فإن الأمر جد مختلف؛ إذ أمدتها القناة ببعث جديد لكنها لم تخلقها كالمدن السابقة، وذلك لأن السويس من أقدم الموانئ المصرية، فبعد افتتاح قناة السويس اكتسبت المدينة أهمية خاصة كميناء، وكواحدة من أكبر المراكز الصناعية الرئيسية في مصر، وتتضمن تلك الصناعات تكرير البترول وإنتاج الأسمدة، وبذلك يمكن القول إن مدن القناة هدية القناة إلى مصر، ولكنها أيضًا هدية النيل إلى القناة؛ لأنها تقوم في صحراء مطلقة [١] .

أولاً - العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ والتهجير الأول:

من المعروف أن السبب المباشر للعدوان الثلاثي - إنجلترا وفرنسا وإسرائيل - عام ١٩٥٦ جاء في أعقاب قرار عبد الناصر بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية وجعلها شركة مساهمة مصرية في ٢٦ يوليو ١٩٥٦بعد أن زادت الأمور تعقيدًا بين مصر ودول الغرب والبنك الدولي، بالإعلان عن سحب الموافقة على تمويل مشروع بناء السد العالي فى١٩ يوليو ١٩٥٦، في حين أن السبب غير المباشر للعدوان جاء في إطار رد فعل الغرب - وفي مقدمته إنجلترا وفرنسا بتدعيمٍ من الولايات المتحدة الأمريكية - إزاء نظام عبد الناصر المناهض لسياستهم والمتحالف مع الاتحاد السوفيتي.

عمومًا توترت الأوضاع مما جعل مصر تقطع علاقاتها الدبلوماسية بإنجلترا وفرنسا في ٣١ أكتوبر ١٩٥٦، وأعلن عبد الناصر نفسه حاكمًا عسكريًّا على البلاد، كما عُين محمد رياض حاكمًا عسكريًّا على مدينة بور سعيد، وفي يوم الخميس الأول من نوفمبر ١٩٥٦، غادر محطة سكة حديد بور سعيد آخرُ قطار، وكذلك أوقف المرور من طريق الشاطئ المتجه إلى دمياط وأصبح المنفذ الوحيد لمدينة بور سعيد عبر بحيرة المنزلة .

بينما كانت اجتماعات الأمم المتحدة تنعقد لمنع تفاقم الأوضاع، كان العدوان يستفحل في بور سعيد، ففي يوم الاثنين الخامس من نوفمبر ١٩٥٦ بلغ الهجوم

ذروته الوحشية على المدنيين، وأُبيدت من الوجود شوارع بأكملها وما بها من منازل، بل وأحياء: كَحَيِّ المناخ وحي العرب، ما عدا حي الإفرنج لوجود جاليات أجنبية، وهي مجمل الأحياء الثلاثة لمدينة بور سعيد حينئذ، ولكن المقاومة الشعبية المدعمة من القوات المسلحة قاومت ببسالة منقطعة، وقاموا بتهجير ما يزيد على ٩٢ ألفًا من النساء والشيوخ والأطفال عبر بحيرة المنزلة بواسطة اللنشات والمراكب الشراعية، فاكتظت محطة اللنش التي كانت موجودة حينئذ بشارع الأمين - بمدينة بورسعيد - بكثير منهم، وأغارت أسراب الطائرات على تلك المنطقة فغرق الكثير من المُهَجَّرين بعد أن ضربت المراكب الشراعية، وأيضًا من التزاحم للحاق باللنشات.

بدأت تتحرك المراكب ممتلئة متجهة نحو المطرية، وإذا ما وصلت، لا تلاحظ أي بادرة اهتمام أو عناية من أى جهة رسمية، وبعد انتظارٍ طويلٍ هجم الناس على مبنى خفر السواحل، ثم وصل القطار واندفع الناس إلى داخله وازدحم بهم حتى ركبوا فوقه وعلى حواف الأبواب والنوافذ وامتلأ عن آخره.

قامت وزارة الشئون الاجتماعية بإنشاء ١٧٩ معسكرًا بجميع محافظات ومديريات الجمهورية ونُظِّم الإشراف الصحي والاجتماعي عليها، فبلغ عدد المُهَجَّرين الذين تم إيواؤهم بالمعسكرات حتى التاسع من ديسمبر ١٩٥٦ من منطقة القناة ١٣٥٦٨٠، منهم تقريبًا ٩٢٠٠٠ من بور سعيد، والباقي من الإسماعيلية والسويس والعريش[٢]. يتضح مما سبق، أن عملية التهجير كانت غير مُنظمة؛ إذ لم يكن مُعد لها مسبقًا من قِبل الأجهزة التنفيذية والشعبية نظرًا لسرعة التطورات العسكرية التي فرضت نفسها على الواقع السياسي، مما سبب خسائر كثيرة في الأرواح واستياء المُهَجَّرين الذين دفعوا الثمن وحدهم.

أما في داخل المدينة، فقد ازدادت المقاومة الشعبية وبرزت البطولات الفردية والجماعية حتى انتهى العدوان بانسحاب القوات الأنجلوفرنسية من شاطئ بورسعيد يوم ٢٢ ديسمبر١٩٥٦، ثم انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء وقطاع غزة يوم ٦ مارس ١٩٥٧، وفقًا لما تضمنه قرار الأمم المتحدة الصادر في ٢ نوفمبر ١٩٥٦، للعمل على استتباب السلام وعودة الملاحة في قناة السويس وتأمينها،

ووضعت وزارة الشئون الاجتماعية خطة لتنظيم عودة أهالي بور سعيد إلى المدينة فى الفترة من ٨ يناير - ١٧ ابريل ١٩٥٧، وتنظيم الرعاية الاجتماعية فيها كالمساعدات المالية والعينية للتعويض عن الإصابات والخسائر والتعطل، ولتعمير المدينة، أنشئت وزارة شئون بور سعيد برئاسة عبد اللطيف البغدادي - وزير الشئون البلدية والقروية حينئذ - وتم إنجاز عملية التعمير في زمن قياسي قدره أربعة أشهر، وتكريمًا وتخليدًا للموقف النضالي للمدينة في مقاومة عدوان ثلاث دول على مصر كلها، تم إطلاق اسم بور سعيد على أحد الشوارع الرئيسية في كل مدينة من مُدن الجمهورية[٣]. يتضح مما سبق كيف جاءت العودة منظمة ومتزامنة مع التعمير الذي لم يقتصر على مجرد إصلاح المباني وعودة الخدمات، بل ولضمان سرعة عودة الحياة إلى طبيعتها وتعويض أهالي بور سعيد بصفة خاصة، ومدن القناة والاقتصاد المصري بصفه عامة، أعلن انتهاء عمليات تطهير القناة فى ٢٩ مارس سنة ١٩٥٧ وفُتحت للملاحة رسميًا في ١٨ أبريل ١٩٥٧.

ثانيًا- عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧ والتهجير الثاني:

مما لا شك فيه أن عدوان ٥ يونيو١٩٦٧ كان مؤامرة شاركت فيها بوسائل مختلفة إسرائيل وأمريكا وبريطانيا للإيقاع بمصر لتحجيم نظام عبد الناصر، وبالتالي الحد من انتشار النفوذ السوفيتي في المنطقة، كما كانت الولايات المتحدة غير راضية عن تدعيم مركز مصر التي بلغ دخلها من قناة السويس ٩٨ مليون جنيه سنويًا حينئذ، قابلة للزيادة مع مشروعات تحسين القناة، وبلغت التقديرات إلى مئة مليون في عام ١٩٧٥، وفى نفس الوقت أقدمت مصر من تلقاء نفسها على اتخاذ العديد من القرارات كردّ فعل لحشد إسرائيل جيشها على الحدود لغزو سوريا - نظرًا لأن مصر تربطها بسوريا اتفاقية دفاع مشترك منذ عام ١٩٦٦- مما أطلق شرارة لسلسلة من الأحداث انتهت بإقدام إسرائيل على الهجوم العسكري، وترتب عليه قرار مصر بإغلاق قناة السويس وتوقف الملاحة فيها فى ٦ يونيو ١٩٦٧مما أضر بالاقتصاد المصرى، واحتلال القوات الإسرائيلية الضفة الشرقية من قناة السويس وشبه جزيرة سيناء وقطاع غزة، كنتيجة لحسابات غير دقيقة وعدم تكافؤ القوى في المعركة[٤]. وتضررت مدن القناة - التي كانت ميدانًا

للمواجهة العسكرية المصرية الإسرائيلية - تضررًا بالغًا من القصف الإسرائيلي لأحيائها ومساكنها، ونظرًا للتطور السريع في الأحداث كان لا بد من التفكير في إخلائها وتهجير سكانها حتى لا يظلوا رهينة تحت يد القوات الإسرائيلية التي لا تُفرق بين الأهداف العسكرية والمدنية، وبالتالي فقدت إسرائيل هدفًا ثمينًا كانت تستخدمه في ممارسة الضغط السياسي على مصر لقبول شروطها بالتفاوض المباشر والصلح المنفرد معها بقوة السلاح.

كان هناك اختلاف فى شكل الحياة بمُدن خط النار مقارنة بالمحافظات الأخرى، تصفه لنا جريدة الجمهورية في عددها الصادر في ٣ أغسطس ١٩٦٧ بقولها: «والناس في منطقة القناة أشد حساسية للأخبار من الذين يعيشون في القاهرة، إنهم يعيشون في حذر وترقُّب وأعصابهم مشدودة باستمرار وينتظرون حدوث اشتباكات مع العدو أو غارات منه في أي لحظة لذلك فكل أحاديثهم حول آخر الأخبار والتعليقات على الموقف السياسي والعسكري وإذا لم يتكلموا عن الأخبار كان حديثهم عن الحرب، وكذلك عن ذكرياتهم عن أيام ١٩٥٦ وما قام به كلٌّ منهم خلال المعركة»، وفى نفس الوقت أبرزت لنا جريدة «الجمهورية» المواقف التي تُعبر عن الثقة الكاملة لأهالي منطقة القناة في قواتهم المسلحة والاعتزاز بها، وعن ذلك الشأن قالت: «أطفال بور سعيد يُنظفون الدبابات بقمصانهم، والنساء يساعدن الجنود في نقل العتاد والفلاحات يمشين عشرات الكيلومترات لحمل الهدايا من الفاكهة والخضر إلى مواقع الجنود ...»[٥].

ومع اندلاع حرب ١٩٦٧ شهدت مدن المواجهة بقناة السويس عمليات تهجير تنوعت ما بين التهجير الاختيارى والإجباري.

التهجير الاختياري (٥ يونيو - ٢٩ سبتمبر ١٩٦٧):

عندما بدأت القوات الإسرائيلية هجومها ضد القوات المصرية في ٥ يونيو عام ١٩٦٧، أُعلنت حالة الطوارئ في جميع أنحاء الجمهورية العربية المتحدة، وتقرر تعيين المحافظين حكامًا عسكريين، باعتبارها مناطق عسكرية، ومنحهم سلطة رئيس الجمهورية[٦]، وكان ذلك القرار خطوة طبيعية في ظل التطورات العسكرية ثم إعداد الدولة للحرب فيما بعد .

وضعت الدولة خطتها فى حالة وقوع اعتداء إسرائيلي على المدنيين بمحافظات مدن القناة، بفتح باب الهجرة اختياريًّا لهم، وأن يبقى جميع مَن يريد من السكان في مدن القناة مع إزالة وإصلاح آثار العدوان على نفقة الدولة، بتعويضهم عن الأضرار التي تصيبهم أولا بأول، وتعزيز وسائل الدفاع المدني والمقاومة الشعبية، لدعم وتعميق روح الصمود التي تتمثل في تواجد هؤلاء المواطنين على حافة الخطر وعملهم في إصرار لزيادة الإنتاج، وبناء على ذلك، أعلنت وزارة الشئون الاجتماعية في ٦ يونيو ١٩٦٧ انتهائها من وضع خطة كاملة لمواجهة الظروف التي تنشأ عن العمليات الحربية فيما يختص بترحيل المواطنين من المناطق المُعرضة للغارات، وفي مقدمتهم الأطفال والنساء والشيوخ، كما أنه تم تحديد وسائل الإخلاء والمدة اللازمة لعمليات التهجير وتوزيع المسئوليات، وأنها ستتولى رعاية وإعاشة هؤلاء المواطنين منذ بدء ترحيلهم - إلى معسكرات الإيواء - إلى أن يتم إعادتهم إلى مساكنهم، وتشمل أوجه الرعاية التي تُوفرها للمُهَجَّرين: وسائل لنقلهم وما يحملونه من أثاث ثم توفير أماكن للإقامة، وفرص للعمل، والخدمات التعليمية والصحية، وأخيرًا تقديم الإعانات المادية والعينية، ولتنفيذ تلك الخطة تم تشكيل لجنة مركزية دائمة لأعمال التهجير والإغاثة والإيواء والرعاية الاجتماعية للمواطنين والمنكوبين، كما تحملت الأجهزة الشعبية وعلى رأسها الاتحاد الاشتراكي - من خلال لجانه - مع الأجهزة التنفيذية عبء تنفيذ خطة التهجير ورعاية المُهَجَّرين وحل مشكلاتهم في محافظات التهجير(٧). ويتضح مما سبق مسئولية الدولة في رعاية وإعاشة المُهَجَّرين أو المُستبقين في مدن القناة.

انتهكت القوات الاسرائيلية قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار الصادر في ١١ يونيو ١٩٦٧، بمحاولة فاشلة لاحتلال بور فؤاد صباح ٨ يوليو ١٩٦٧حتى تسيطر على الضفة الشرقية للقناة بأكملها، ذلك الشريان الحيوي، ونَتَج عن ذلك قتيل وسبعة جرحى من المدنيين، واقتصر موقف مجلس الأمن مع احتجاج مصر، بإيفاد مراقبين عسكريين دوليين إلى منطقة القناة فى ١٠ يوليو ١٩٦٧الفرض احترام وقف إطلاق النار(٨).

رغم استمرار الحياة في مدينة بور سعيد حينئذ، إلا أنه كانت هناك موجة من التهجير قد بدأت تجتاح بعض الأحياء، ولكن من النساء والأطفال والشيوخ فقط وامتلأت بحيرة المنزلة لمدة ٥ أيام بالمراكب التي تنقل الناس، ولكن تلك الموجة من الهجرة خفَّت إلى حد كبيرٍ بعد الانتصارات التي حققتها القوات المصرية على القوات الإسرائيلية في رأس العش، ثم توقفت مع تعزيز وسائل الدفاع المدني، وبعد وصول إحدى المدمرات السوفيتية في ١٧ يوليو ١٩٦٧ إلى ميناء بور سعيد لتنضم إلى قِطَع الأسطول السوفيتي الموجودة فيه من قبل، والتي كانت في زيارة ودية بدعوة من الجمهورية العربية المتحدة إلى أن غادرتها في ٢ سبتمبر ١٩٦٧[٩] .

وقبل قدوم المدمرة السوفيتية، تكررت الغارات الإسرائيلية على المدنيين في بور توفيق والسويس، وكذلك على القنطرة والإسماعيلية مرتين على التوالي يومَي ١٤، ١٥ يوليو ١٩٦٧ وبلغت الخسائر في الأرواح ٢٤ قتيلاً من المدنيين، فضلاً عن تدمير عدد من المنشآت المدنية الحيوية، وكانت الظاهرة التي لفتت الأنظار، ورصدتها لنا الصحف المصرية، أن سكان مدن القناة كانوا يُصرون على إصلاح المباني التي يُحطمها العدوان أولاً بأول، بالرغم من انتظارهم لعدوان جديد على نفس المباني ويعودون إلى حياتهم اليومية بكل الإصرار والتحدي[١٠]. يتضح مما سبق أن تركيز عدوان القوات الإسرائيلية على المدنيين والمنشآت الحيوية، كان يستهدف النَّيْل من الجبهة الداخلية، وأن يفقد سُكان مُدن القناة الثقة في إمكانية مجابهة العدوان وتكبيد حياتهم اليومية أكبر قدر من الخسائر وإثارة فزعهم، ولكن بقي الناس صامدين بمساندة الأجهزة التنفيذية والشعبية لتفوت على العدو أهدافه.

كانت هناك سرعة استجابة ومساندة من الجبهة الداخلية لمدن القناة، فى التطوع بالمديريات التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية للمساهمة في عمليات التهجير والإيواء والإغاثة والإسعاف والتمريض، كما بلغت تبرعاتهم حتى ١٥ يوليو ١٩٦٧، نحو ٥٢٢٠٥ آلاف جنيه، عدا التبرعات العينية بالحلي والملابس والأغطية والمواد الغذائية، ولم تقتصر المؤازرة على تقديم الدعم المادي فقط، بل

امتدت إلى الدعم المعنوي المقدم من الداخل والخارج، ومنها زيارة المونسنيور«زانيني» السفير البابوي في القاهرة المستشفيات والمساجد والكنائس والمدارس في مدن القناة التي أصيبت خلال غارات الطائرات الإسرائيلية، وقدم تقريرًا بذلك إلى بابا روما عن تفاصيل الجرائم التي ارتكبها الإسرائيليون ضد المدنيين(١١).

إن الاوضاع الجديدة في مدن القناة بعد يونيو ١٩٦٧ وضعت الأجهزة التنفيذية وفي مقدمتها وزارة الشئون الاجتماعية، وكذلك الشعبية وعلى رأسها الاتحاد الاشتراكي أمام تجربة جديدة من العمل، لرعاية نحو ١٣٠ ألف مُهَجَّر، حيث يمتد نشاطها داخل محافظات القناة وخارجها على اتساع نحو ٧ محافظات أخرى من المحافظات المضيفة والتي كانت تُعرف وقتها بمحافظات الأمان – محافظات: الغربية وكفر الشيخ ودمياط والمنوفية والقليوبية والدقهلية والبحيرة – حيث أعدت معسكرات لإيواء المُهَجَّرين بالمدارس ومقار الجمعيات والوحدات الاجتماعية مع توفير مساكن خارج المعسكرات للمُهَجَّرين التي تسمح مواردهم بتسديد قيمته، ولزيادة الثقل السكاني على المحافظات المضيفة، أُنشئت مكاتب تضم ممثلين للأجهزة التنفيذية من مدن القناة إلى جانب المتابعة المستمرة عن طريق الزيارات الميدانية التي يقوم بها محافظو مدن القناة على فترات متقطعة لبحث مشكلاتهم وإيجاد حلول لها، بالتكاتُف مع لجان الوحدات الأساسية للاتحاد الاشتراكي، لضمان تقديم أوجه الرعاية لهم سواء الصحية أو التعليمية وغيرها تلبية واستجابة لمطالب المُهَجَّرين.

لقد فتحت «محافظات الأمان » ذراعيها لاستقبال المُهَجَّرين بالمأوى والطعام والأمان الكامل، بل وبلغ إحساسهم بمشاركة المُهَجَّرين مِحنتهم إلى حد تبرع عدد كبير من الأهالي بوحداتهم السكنية ومشاركتهم في أرزاقهم بفتح أبواب العمل في مصانعهم ومحلاتهم وأراضيهم... خاصة بالنسبة لأصحاب المِهَن الحرة والباعة المتجولين، والتى رصدتها لنا الصحف المصرية وخاصة جريدة الاهرام(١٢). يتضح مما سبق، مدى تكاتف العمل بين الأجهزة التنفيذية والشعبية لمساندة المُهَجَّرين الذين تضرروا من العدوان واستمراره، وخاصة بالجهود الشعبية الذاتية؛ لإيمان

الشعب بأن المعركة، معركة الشعب كله، انطلاقًا من مسئوليته الوطنية، ولكي يبقى خطهم الدفاعي الأول صامدًا.

على أن إلحاح المُهَجَّرين على المسئولين بسرعة العودة - والتى جاءت مع منتصف أغسطس ١٩٦٧- خلال سلسلة الزيارات التي قام بها محافظو مدن القناة، لشعورهم بعدم الاستقرار وعدم الاستجابة السريعة لشكاوهم من البطالة وضعف مواردهم المالية لتحمُّل أعباء التهجير، وعدم تنظيم قبول أبنائهم في المراحل التعليمية المختلفة وغيرها من المشكلات، كان يفرض على الأجهزة التنفيذية نشاطًا غير عادي بسرعة الانتهاء من ترميم وإزالة آثار العدوان وتجهيز المدن بوسائل الدفاع المدني، ومع مرور الوقت عادت الحياة إلى طبيعتها مرة أخرى في مدن القناة[١٣]، ومضى الناس في مدن القناة يعيشون ولا ينسون خطورة موقعهم وهم مقتنعون أن قوات العدو تقع منهم على مرمى البصر، ولكن تلك العودة تحمل في طياتها كل معاني الصمود والإصرار على استمرار الحياة، وإن ضرورات العمل الوطني تقضي بإزالة آثار العدوان، والعمل والإنتاج والاندفاع إلى مراكز التدريب العسكري وحمل السلاح، وأخيرًا العودة إلى موطنهم وما يحمله من ذكريات تربطهم به.

التهجير الإجباري (أكتوبر ١٩٦٧ - ٨ يونيو ١٩٧٤):

عَمَدت إسرائيل بعد التدعيم السياسى والعسكرى والاقتصادى بمؤتمر الخرطوم من ٢٩ أغسطس إلى ١ سبتمبر، للجمهورية العربية المتحدة والأردن وسوريا- إلى التركيز على ضرب المدنيين وتكبيدهم الخسائر، في السويس والقنطرة والإسماعيلية فى الفترة من ٥ - ٢٧ سبتمبر ١٩٦٧، والذي كان حصيلته ٥٠ قتيلاً و١٧٥ جريحًا وتدمير عدد من المنشآت المدنية الحيوية، و تكرار إعلان احتجاج الجمهورية العربية المتحدة ضد تلك الاعتداءات، وتهديدها بعدم فتح قناة السويس للملاحة قبل إزالة آثار العدوان، ومع سلبية الموقف الدولي إزاءها ومساواته بين المعتدي والمعتدَى عليه، والتي تمثلت في النداء الذي أذاعه السكرتير العام «يوثانت» في ٢٨ سبتمبر، بدعوة الجانبين إلى التزام أقصى درجات ضبط النَّفْس[١٤]، بحث مجلس الوزراء برئاسة جمال عبد الناصر الموقف

فى منطقة القناة، وقرر في ٣٠ سبتمبر١٩٦٧ التهجير الإجباري لسكان مدن القناة وتعيين «علي صبري» - نائب الرئيس ووزير الإدارة المحلية - وزيرًا مقيمًا بمنطقة القناة التي تقف الخط الأول في مواجهة العدوان، ويكون مسئولاً عن كل الشئون المدنية الخاصة بهذه المنطقة وسكانها، وكان في مقدمة أولويات مهمته، التهجير الإجباري للمنطقة بأسرع وقت ممكن؛ حفاظًا على أرواحهم وإعطاء الفرصة للقوات المسلحة لرد ضربات القوات الإسرائيلية بحركة أكثر مرونة، وتوفير سُبل الحياة لأبناء القناة في مقرهم الجديد بالمحافظات المضيفة، وألا يبقى في منطقة القناة إلا مَن له عمل أساسي ومهم يرتبط بها وبظروفها الجديدة ارتباطًا لا يمكن الاستغناء عنه مع تأمينهم وحمايتهم، وتقرر ألا يَتخذ علي صبري مقرًا ثابتًا في المنطقة، وإنما سيكون عمله فيها متحركًا في محافظاتها الثلاث، على أن يصحبه مندوبون على مستوى كبيرٍ من وزارات الخدمات كالصحة والتعليم وغيرها لتسهيل حل المشاكل المتصلة بوزارتهم وتنسيقها، على أن يُستعان إلى أقصى حد بإمكانيات الإدارة المحلية التي تعرف أكثر من غيرها ظروف المنطقة وتعيش معها، ويكون له في هذا الشأن السلطات المقررة لرئيس الجمهورية في القوانين واللوائح[١٥].

يتضح مما سبق: من منطلق مسئولية الدولة في الحفاظ على أرواح مواطنيها ورفعًا لروحهم المعنوية بإشعارهم ان دولتهم تقدر تضحيتهم من ناحية، وإعداد جبهة القتال على طول قناة السويس، للبدء في شن حرب الاستنزاف انطلاقًا من المواقع في غرب القناة من ناحية أخرى، كان الدافع الأساسي لتغيير خطة الدولة من التهجير الاختياري إلى التهجير الإجباري لسكان مدن القناة التي تُعد منطقتهم ميدانًا للعمليات العسكرية، مع تخصيص منصب وزير مقيم بمنطقة القناة، لتخطيط رعاية وإعاشة الذين هجروا المنطقة إلى محافظات الإيواء، وكذلك المُستبقين منهم، وأن أسلوبه في العمل لتحقيق تلك الرعاية كان يقوم على المتابعة الميدانية وحل المشكلات على الطبيعة، مع منحه كافة الصلاحيات لأعلى منصب تنفيذي في الدولة، ألا وهو رئيس الجمهورية، لكي تتناسب مع حجم المهمة المُلقاة على عاتقه ولضمان سرعة الإنجاز.

أعلن علي صبري في أول مؤتمر صحفي عقده بالإسماعيلية بعد تولي مهام منصبه، بأن خطة التهجير الإجباري تشمل مدينتَي السويس والإسماعيلية فقط، ما عدا بورسعيد، ذلك أنها ليست معرضة في ذلك الوقت لمثل تلك الاعتداءات إلا أنه سوف تترك لهم حرية الاختيار في الهجرة على حسابهم الخاص، وبالتالي لا يُصرف لهم علاوة التهجير أو استمارات السفر، مع تدبير الاعتمادات اللازمة لتعزيز الدفاع ببورسعيد لتحقيق أمن المواطنين، وحماية مرافق الدولة.

في ٢٢ أكتوبر ١٩٦٧، قدَّم علي صبري أول تقرير عن مهمته في منطقة القناة فيما يتعلق بالتهجير إلى الرئيس عبد الناصر، أكد فيه على أنه رغم الصعوبات التي واجهت عملية التهجير، فإنها قد تمَّت بنجاح، إذ تم تنفيذ خطة التهجير الإجباري لنحو ٣٥٠ ألف مهاجر من مدينتَي الإسماعيلية والسويس تحت نيران العدو، إلى معسكرات الإيواء - وفيما بعد ٢٤٠ ألف مهاجر من بور سعيد في١٥ مايو عام ١٩٦٩ بعد تعرضها للقصف من قِبَل القوات الإسرائيلية - وأن وزارة الشئون الاجتماعية قد تولت مع الوزارات الأخرى ولجان الاتحاد الاشتراكي تنفيذ تلك الخطة، وتم إعداد وسائل لنقلهم وشحن أثاثهم بسيارات تابعة للقطاع العام إلى مراكز الضيافة على نفقة الدولة من خلال صرف استمارات سفر مجانية، وانتهى صبرى فى تقريره إلى أن الشعب قد تفهَّم عمليات التهجير باعتبارها خطة من خطط النضال تُفوت على العدو بلوغ أهدافه[١٦]. والواقع لقد كانت وزارة الشئون الاجتماعية في مقدمة الوزارات التي تحمَّلت عبء تهجير مدن القناة، ثم رعايتهم وإعاشتهم في مراكز الضيافة، من منطلق أن الجبهة الداخلية هي الركيزة الأساسية التي تستند إليها القوات المسلحة في نضالها، فى نفس الوقت كانت فى مقدمة الوزارات التى تعرضت للنقد؛ لعدم سرعة استجابة موظفيها فى حل مشكلات المُهَجَّرين.

المهجرون في محافظات الأمان :

لقد اعتمدنا في جمع معلوماتنا عن حياة المُهَجَّرين على شهادة شهود العيان من أهالي محافظة بور سعيد الذين عاشوا تجربة التهجير، فتحدثوا عن المسكوت عنه في الصحف التي تعمدت عدم تناوله حينئذ، وذلك من منطلق

وطني؛ حفاظًا على وحدة الجبهة الداخلية وتماسكها في وقت كانت تمر فيه الدولة بأصعب الظروف، والتي حاولت فيها الدولة بقدر المتاح تسخير كل إمكانياتها دعمًا لصمودهم وصبرهم لتحمُّل أعباء التهجير ومشكلاته باعتبارهم أهالي المدن التي دفعت الفاتورة الوطنية نيابة عن مصر كلها، وقبل التطرق لشهادة شهود العِيان، والتي جعلتنا أكثر فهمًا لطبيعة تلك التجربة - بعد عرض وجهتَي النظر الرسمية والشعبية عنها - كما جعلتنا أيضًا أمام تجربة حية تجسدت فيها أسمى آيات الوطنية سواء من قِبَل المُهَجَّرين أو من أهالي المناطق المضيفة، وهنا لا بد لنا أن نشير إلى أنه كانت هناك انطباعات مشتركة في شهادتهم عن تلك التجربة وراعينا إبرازها في البداية منعًا للتكرار، وتتمثل في الآتي:

١ - شعورهم بالفخر عند الحديث عن تلك التجربة رغم مرارتها وصعوبتها المادية والمعنوية على نفوسهم، فإنهم أكدوا على أنه ما هوَّن عليهم الأمر تقدير الأجهزة التنفيذية والشعبية لتضحياتهم الوطنية في معركة التحرير والمصير، باعتبارهم من أكثر المدن المصرية التي دفعت الثمن بحكم موقع مدنهم والتي كان يُطلق عليها «مدن خط النار» لمواجهتها مواقع العدو، وتضحيتهم بتركهم ماضيهم وحاضرهم وتنازلهم عن مستقبلهم، وأنه كان هناك فَهْم واستيعاب من المُهَجَّرين بالظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية التي كان يمر بها وطنهم، ورضا وقناعة بالإمكانيات التي تُقدم لهم، من هنا جاء تقبُّلهم للتهجير وصبرهم على تحمُّل أعبائه، وأنهم كانوا ولا يزالون يعتزون بحمل وصف المُهَجَّرين الذي يُرمز به للوطنية والتضحية.

٢ - حول مشهد استقبال أهالي المحافظات والقرى المضيفة للمُهَجَّرين: لقد أجمع شهود العيان بأن تم استقبالهم بالمأوى والطعام والأمان الكامل، وكيف كانوا عونًا لهم على حياة التهجير الصعبة معنويًا وماديًا، واستمرار العلاقات بينهم حتى تلك اللحظة التي يُدلون بشهادتهم عن تلك التجربة التي خلقت شبكة من علاقات الصداقة، بل والمصاهرة بينهم.

٣ - كان هناك اختلاف تام بين طبيعة البيئة التي هُجِّروا منها والبيئة

المُستقبِلة لهم، مما شكل إحساسًا بعدم الاستقرار والغربة والعزلة المؤقتة، والواقع عندما انتقل سكان القناة إلى مدن الدلتا والصعيد حدث احتكاك إنساني واجتماعي بينهم وبين سكان القرى والمدن المضيفة، حيث حملوا معهم أسلوبهم في الحياة الأكثر انفتاحًا إلى قرى ونجوع أكثر محافظة كانت تمنع أبناءها من الاختلاط بأهالى مدن القناة ... فضلاً عن عدم معرفتهم متى ستنتهي تلك الظروف، إلا أنهم تكيفوا واندمجوا فى الحياة الجديدة، ومما ساعدهم على ذلك تقدير أهالي المحافظات والقرى المضيفة ونظرتهم الوطنية لدور سكان مدن القناة، وحرص المُهَجَّرين على لَمِّ شمل أسرهم وعائلتهم الموزعة في أنحاء الجمهورية، وكيف تأثَّر المُهَجَّرون بأهالي المحافظات المضيفة في النظرة المستقبلية لحياتهم العلمية والعملية، وحُسن استغلال أوقات الفراغ في العمل، وتدَيُّنهم.

٤ - أن العامل الاقتصادي كان عاملاً حاسمًا في اختيار المُهَجَّرين لأماكن إقامتهم، حيث كانت الأسر ذات الموارد الضعيفة تسكن المعسكرات، في حين يسكن القرى متوسطو الحال، أما المدن فيسكنها ميسورو الحال، كما كان أغلب الباقين فى مدن القناة يُفضلون أن تستقر أسرهم في غيابهم في موطنهم الأصلي.

٥ - وعن تقييمهم للخدمات التي كانت تُقدم إليهم، فقد أكدوا على أن عملية التهجير في حد ذاتها كانت الأسر ذات الموارد الضعيفة منظمة، لكن إدارة شئونهم في المحافظات والقرى المضيفة كانت على العكس منها؛ إذ كان هناك قناعة من المُهَجَّرين بأن الأجهزة التنفيذية والشعبية لم تُقصر في دعمها لهم؛ إذ كانوا على قدر المسئولية الوطنية، ولكن كانت الاستجابة لشكواهم والتفاعل معها ببطء نتيجة للإجراءات الإدارية الروتينية - عقبة في أغلب الأحوال- تحول دون الاستجابة السريعة في ظرف كان المُهَجَّرون يرونه استثنائيًّا، وفى نفس الوقت لم يقف المُهَجَّرون سلبيين من أجل الحصول على حقوقهم .

٦ - حول مشهد العودة، فلقد أجمعوا كيف قوبل قرار السادات بإلغاء التصاريح بفرحٍ شديدٍ من قِبَل المُهَجَّرين الذين أخذوا يُهنئون بعضهم البعض ... ولم ينتظروا ...إذ كان هناك حنين للعودة إلى موطن ذكرياتهم وتجمُّع عائلاتهم...

ففرَق السمسمية التي انتشرت في المحافظات والقرى المضيفة كانت تعبر فى أغانيها دائمًا عن الرجوع، فمثلاً عبروا عن سعادتهم بانتصار أكتوبر ١٩٧٣ وربطوا بينه وبين العودة إلى موطنهم .. وعن ذلك كانوا يقولون:

فجر الرجوع آهو لاح... روح يا دمع العيون

وعن حياة المُهَجَّرين في المحافظات والقرى المضيفة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، يذكر لنا سمير سعد محمد - يعمل تاجرًا ومستوردًا ببور سعيد - أن المنصورة كانت مركزًا لإقامتهم خلال التهجير الاختياري عام ١٩٦٧، ثم التهجير الإجباري فى مايو عام ١٩٦٩، وفيما يتعلق بالأخير فقد كان وقتها بالصف الثاني الإعدادي، وكيف عجَّلت وزارة التربية والتعليم إجراء الامتحانات، وتخطيهم تلك المرحلة قبل التهجير، ثم اتجهوا للإقامة بمدينة المنصورة، ويلفت الأنظار إلى أن أغلب المُهَجَّرين من بور سعيد اتجهوا إلى رأس البر، وعن تقييمه لإجراءات التهجير فقد وصفها بأنها كانت منظمة بعكس ما تم بعد ذلك خلال إقامتهم، ويذكر في هذا الشأن أن أباه سارع إلى تسجيل أسمائهم بكشوف المُهَجَّرين التابعة لمديرية الشئون الاجتماعية وحصل على استمارة سفر مجانية، حيث تم تهجيره هو ووالده فقط وفق الترتيبات التي وضعتها وزارة الشئون الاجتماعية، وكان مكان التجمُّع عند جمعية الشبان المسلمين حيث مركز تجمع أتوبيسات شرق الدلتا لنقلهم وكذلك سيارات شركة الفيل لنقل بعض أمتعتهم، في حين قام والده بتهجير والدته وأخواته البنات مع عمه إلى مدينة المنصورة لحين استقرار الأوضاع.

وصلوا إلى قرية دكرنس، وتحديدًا في إسطبل خيول تبرع به أحد الأهالي، وهذا كان السكن الذي وفَّرته لهم الدولة، لتبدأ المعاناة، حيث وصف الحياة بها بأنها «كانت غير آدمية.. وهَرْجَلَة.. حياة لم نعتد عليها ...إن الإسطبل كان مُقسمًا إلى حجرات بفواصل خشبية ورغم ذلك فكنا لا نشعر بالاستقلالية، فضلاً عن عدم توافر دورة مياه، فكنا نذهب إلى المسجد.. وكذلك عدم توافر الإضاءة الكافية والمياه.. حشرات... ». خلاصة الأمر كان هناك اختلاف تام بين البيئة التي كانوا يعيشون فيها والبيئة التي انتقلوا إليها، وشعور بعدم الاستقرار والغربة

والعزلة، وسوء إدارة مراكز الضيافة مما أدى إلى تَفَشِّي ظاهرة عودة المُهَجَّرين إلى مدن القناة كرّد فعلٍ لذلك، وهنا أشار إلى أن ما هوَّن عليهم تفاصيل تلك الحياة الصعبة التي لم يعتادوا عليها، حفاوة استقبال الأهالي لهم، والتي لم تختلف صورتها عن المرة الأولى عند تهجيرهم في أعقاب العدوان، وهنا يصف لنا كيف تم استقبالهم بقوله: «خرجَتْ الناس لاستقبالنا بأسمى عبارات الترحيب والحفاوة.. كأنهم يستقبلون جنودًا أبطالاً عائدين مُنتصرين من المعركة.. ومع أول يوم رُؤيت السيدات يحملن على رءوسهن صواني الطعام والشراب... كانت الناس بتحب بعضها...»، وهنا علق الأستاذ سمير على ذلك المشهد المتكرر مع كل المُهَجَّرين، بأن الأهالي كانوا يتعاملون معهم بروحٍ وطنية.

عمومًا لم يستمر الوضع طويلاً في تحمُّل تلك الحياة الصعبة سوى أسبوعين فقط، فقد قاموا ومعهم عدد ممن كانوا يعيشون تلك المعيشة في الإسطبل إلى تأجير شقة، وكانت قيمتها ٢ جنيه، ولم يستغل المُؤجِّر ظروفهم، مما كان له أثر طيب في نفوسهم، إلى أن قرروا لَمَّ شمل الأسرة بالانتقال إلى مدينة المنصورة، واستئجار شقة ساعدهم في الحصول عليها عمه، ويستطرد في ذِكْر طبيعة العلاقة التي كانت تجمعهم بجيرانهم أهالي المنصورة وكيفية وقوفهم إلى جوارهم ليُهونوا عليهم حياة التهجير الصعبة معنويًّا وماديًّا، فذكر لنا العديد من الأمثلة، ومنها: كان إيجار الشقة التي كانوا يقيمون بها ٣ جنيهات، وكان والده - بمبوطى - عاطلاً ويحصل على معونة بطالة من الشئون الاجتماعية قيمتها ٩ جنيهات، والتي لم تكن كافية لتكاليف الحياة وقتها... فتأخر في تسديد قيمة الإيجار، ومع ذلك لم يطالبه صاحب العقار بالأجرة المتأخرة ثلاثة أشهر... وهنا يقول: «كان الناس مسهلين علينا الحياة... كانوا يعتبرون أننا ضحَّينا من أجلهم.. وكذلك كأي علاقة بين الجيران، كان يتم استكمال الناقص في بعض المواد التموينية من جيراننا لحين صَرْف الحِصَص التموينية...»، وهنا أشار إلى تغطية احتياجاتهم من المواد الغذائية والمواد التموينية لم تُنظم تنظيمًا دقيقًا يكفل سد احتياجاتهم، ويكفي أن نعرف أن الخبز لا يتيسر الحصول عليه إلا مرة واحدة في اليوم، وتعنُّت الأجهزة التنفيذية بتطبيق اللوائح والقوانين، حتى تم تحويل بطاقتهم

التموينية إلى مراكز الضيافة، وزيادة حصص التموين في جميع المحافظات المضيفة ...، كان يتم تمييزهم بمناداتهم باسمهم مع إضافة كلمة المُهَجَّر، وخلال مرض والدته ذهبوا إلى عيادة الطبيب، وبمجرد علمه بأنهم من المُهَجَّرين رفض الحصول على قيمة الكشف...، وانتهى إلى أنه كان هناك اندماج ومصاهرة بين الأسر المُهَجَّرة والأهالي، ومشاركة بعضهم البعض فى كل المناسبات، فقد كانوا يتجمعون في أحد منازل جيرانهم يوميًّا لسماع المسلسلات في الراديو، وانتشار فرق السمسمية التى كانت تشارك فى مختلف الاحتفالات بالمحافظات المضيفة وخاصة فى مراسم الزفاف وتعبر أغانيها عن الحنين إلى العودة ... واستمرت العلاقات بينهم حتى بعد العودة إلى بور سعيد؛ إذ تطلبت ظروف استكمال دراسته الجامعية بالمنصورة (كلية التجارة) أن يستمر تواجده بها، ومع ذلك لم يشعر بالوحدة..، ويذكر أنه من أجمل اللحظات التي كانت تجمع البورسعيدية المُهَجَّرين في مكانٍ واحد، عندما كان فريق النادي المصري يقيم إحدى مبارياته في المنصورة، وأنه كان هناك اتصال ببور سعيد من خلال التصاريح التي كان يحصل عليها والده بين الحين والآخر.

وعن مدى تأثره بالمجتمع الذي عاش فيه، نظرتهم المستقبلية لحياتهم العلمية والعملية وتديُّنهم، وعن ذلك قال: «خاصة وأن أغلب أبناء بور سعيد كان يتوقف تعليمهم عند الحصول على الشهادات المتوسطة.. كنا نجد زملاءنا في المدرسة وجيرانًا في نفس الوقت، يصلّون الفجر ويذاكرون تحت أعمدة النور.. ومن منطلق الغيرة والمنافسة فقد خجلنا أن يكون مستوانا العلمي أقل منهم في الفصل.. فكنا نُقلدهم ونتفق معهم على الاستذكار، وننظم بيننا وبينهم مسابقات لأوائل الطلبة»، وكان للجان الاتحاد الاشتراكي بالمنصورة دور في مساندتهم، خاصة فيما يتعلق بالناحية التعليمية، وعن تقييمه لأداء الدولة في تلك المرحلة، فلقد أكد أنه كان هناك تقدير لدور المُهَجَّرين وتضحيتهم بتركهم ماضيهم وحاضرهم وتنازلهم عن مستقبلهم من أجل وطنهم، ووفَّرت كافة الخدمات لهم وفق إمكانياتها الاقتصادية، وكان هناك استيعاب من المُهَجَّرين بالظروف التي كان يمر بها وطنهم، ورضا وقناعة بما يقدم، وأعطى مثالاً على ذلك، بمنح الطلبة

إعانات تخفيفًا للعبء المالي عن آبائهم ...وعن ذكرياته في الاستفادة منها فيذكر شراءه راديو بـ٤ جنيهات يستخدمه خلال استذكار دروسه، وكانت أول أغنية سمعها لأم كلثوم.. هجرتك .. فضلاً عن مسئولية وزارة الشئون الاجتماعية في أداء المصروفات الدراسية عنهم، وكذلك حصولهم على اشتراكات مواصلات مجانية، ورغم ذلك أشار إلى أن الاستجابة لشكواهم والتفاعل معها كان ببطء شديد نتيجة للإجراءات الإدارية الروتينية في ظرف كان المُهَجَّرون يرونه استثنائيًا، وعن مشهد العودة، فقد ذكر كيف قوبل قرار السادات بإلغاء التصاريح بفرحٍ شديدٍ من قِبَل المُهَجَّرين الذين أخذوا يُهنئون بعضهم البعض ويوزعون الحلوى.. ولم ينتظروا، فمنهم مَن سافر على حسابه الخاص، ومنهم من اتجه بمجرد سماعه القرار إلى مديريات الشئون الاجتماعية، ويفسر ذلك بأنه كان هناك حنين للعودة والاستقرار ...إلى موطن ذكرياتهم وتجمُّع عائلاتهم... كما أشار إلى مشاركة والده بمشاريع تعمير بورسعيد من خلال عمله بإحدى شركات المقاولات، إلى أن تم افتتاح قناة السويس للملاحة... (١٧).

مشكلات المُهَجَّرين وجهود احتوائها:

الحق أن عملية التهجير في حد ذاتها تمت بنجاح، ولم تحدث خلالها أية مشكلات؛ إذ كانت مُنظمة، ولكن بطبيعة الحال ظهرت المشكلات في مراكز الضيافة مع تفاصيل الحياة اليومية للمُهَجَّرين، وفيما يلي عرض لتلك المشكلات وكيفية مواجهتها من قِبَل الأجهزة التنفيذية والشعبية، وصدى ذلك عند المُهَجَّرين:

١ - **مشكلة الإسكان:** وهى لها شقَّان، شقٍ مُتعلق بمشكلات السكن بمعسكرات ومراكز الإيواء بالمدارس والوحدات الاجتماعية، والشق الآخر مُتعلق بارتفاع القيمة الإيجارية للوحدات السكنية وقيمة استهلاك المياة والكهرباء. بعد أن كانت الأسرة المُهَجَّرة تنتظر يومًا لحين يتم توزيعها، تم تشكيل لجنة لتيسير سُبل الإقامة للمُهَجَّرين من ممثلي الاتحاد الاشتراكي ورئيس الوحدة وبعض المُهَجَّرين المقيمين بمركز الإيواء(١٨). ثم لمواجهة شكوى المُهَجَّرين من التكدس في المعسكرات بوجود مجموعة أسر في مكانٍ واحدٍ، ولم تكن ملائمة من الناحية

الصحية؛ لأن الأعداد فاقت الإمكانيات والموارد بالمحافظات المضيفة مما أثر على تقديم الرعاية الصحية والطبية داخل المعسكرات وخارجها، فتم إعادة توزيعهم داخل المعسكرات منذ مارس ١٩٦٨ بتقسيم الغرف الكبيرة في المعسكرات إلى أربع غرف لراحة المُهَجَّرين، على أساس أن تُخصص لكل أسرة حجرة، وأصبح المأوى مُعدًا إعدادًا مُناسبًا، ووفرت لهم وسائل المعيشة، باعتماد مبلغ ربع مليون جنيه للمرافق وتحسين المعيشة فى معسكرات الإقامه، ومن ناحية أخرى وفرت وزارة الشئون الاجتماعية معسكرات جديدة أعدتها للمُهَجَّرين تتوفر فيها الشروط الصحية فى الجمعيات الزراعية أو الأندية الريفية، أو البيوت ودور الضيافة[١٩]، ومع نهاية عام ١٩٦٨، شجَّعت الراغبين من المُهَجَّرين المقيمين داخل المعسكرات على العودة إلى مواطنهم الأصلية مع استمرار صرف الإعاشة المقررة لهم، كما أسهمت وزارة الإسكان في حل تلك المشكلة، بالسماح للمُهَجَّرين بشغل الوحدات السكنية الخالية بالعقارات الموجودة بالأقاليم بصفة مؤقتة مع تعهدهم بالإخلاء فور انتهاء الظروف القائمة، ولتقديم رعاية طبية من أول لحظة يصلون فيها، قامت وزارة الصحة بعمل فحص طبي شامل لجميع المُهَجَّرين وخُصصت لكل منهم بطاقة صحية مع تطعيمهم ضد كل الأمراض المُعدية، ورش المعسكرات وتطهيرها وإعداد المستشفيات لمواجهة زيادة الأعداد وتوفير الأدوية اللازمة على اختلاف أنواعها، مع توفير سيارات الإسعاف، وتزويد مراكز الإيواء بصناديق إسعاف وإعفاء جميع المُهَجَّرين من القيمة الرمزية لتذكرة الكشف الطبي وهي ٣ قروش، وعلاج الحالات المستعصية منهم على نفقة وزارة الشئون الاجتماعية، وقام وزيرا الصحة والشئون الاجتماعية بزيارات دورية لمعسكرات التهجير للوقوف على الحالة الصحية للمُهَجَّرين، ومتابعتها على الطبيعة، ووضع برنامج زمني لمرور الأطباء على مراكز الإيواء بصفة دورية مع تدبير وسائل النقل لهم، وكذلك تخصيص إدارة في كل مديرية صحة بمحافظات التهجير، على أن تضم كلٌّ منها الأطباء وهيئات التمريض والإداريين المتخصصين بمحافظات القناة، لمواجهة خلو الكثير من الوحدات من أطبائها الذين شدهم التجنيد لدرجة أن الرقم ارتفع في الغربية ليصل العجز إلى ٣٠ طبيبًا، وتضامنًا مع المُهَجَّرين، أُصدر

قرار من نقابة الأطباء بإعفاء كل فرد مهاجر من رسم الكشف عند أي طبيب في عيادته، كما أُنشئت مراكز طبية، تطوع للعمل بها ١٤٠٠ طبيب، لتوفير الخدمات الصحية للمُهَجَّرين وعلاجهم بالمجان، وذلك بالتعاون بين النقابات الفرعية ومديريات الشئون الصحية في المحافظات [٢٠].

لقد تكاتفت الجهود الشعبية مع الأجهزة التنفيذية لحل مشكلة تكدس المُهَجَّرين داخل معسكرات الإيواء، بالمشاعر الطيبة للفلاحين في محافظة الغربية، تقرر أن ينفق عائد الجمعيات التعاونية الزراعية وفروق أسعار القطن لصالح المُهَجَّرين، فتُبنى لهم بيوت جديدة تُستغل بعد عودتهم إلى بلادهم كنوادٍ أو مدارس أو مستشفيات، وتجربة أخرى ناجحة قام بها ممدوح سالم محافظ أسيوط؛ إذ تم أيضًا بالجهود الذاتية في المحافظة وبمساعدة المُهَجَّرين أنفسهم بناء ٤٠٠ حجرة تكلفت الحجرة ١٧ جنيهًا فقط لتقيم كل أسرة في حجرة، والواقع أنه منذ منتصف عام ١٩٧٢، وَجَدَت مشكلة تكدس المُهَجَّرين في معسكرات الإيواء طريقها إلى الانفراج ؛ ففي ١٤ يونيو ١٩٧٢ عَقَدت لجنة رعاية المُهَجَّرين بمجلس الشعب - برئاسة عبد المنعم عمارة - جلسة استماع لمناقشة مشاكل مُهَجَّري القناة باعتبار أن ذلك واجب إنساني ووطني وقومي، وشهدها ممدوح سالم نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، وبعد المناقشة تقرر تصفية مراكز الإيواء غير الملائمة مع حظر نقل المُهَجَّرين قبل إعداد مساكن لهم، وصرف معونات للمُهَجَّرين لمواجهة إيجار المسكن الجديد مع استمرار حصولهم على نفس المميزات بعد خروجهم منها، كما تقرر زيادة الاعتمادات المالية لزيادة الخدمات والمعونات المباشرة، والتي بلغت في الميزانية أكثر من ٢٢ مليون جنيه[٢١].

أما فيما يتعلق بمشكلات السكن خارج المعسكرات، فبسبب قلة الموارد فكانت تعيش كل خمس أسر في منزلٍ واحدٍ، مما وفَّرته الدولة لهم أو الأقارب والمعارف، وكانت كل أسرة تعيش في حجرة خاصة، فقط تحفظ فيها ما تيسر من أغراضها الخاصة، بينما الصالة بالمنزل الواحد مشاع لنحو ثلاثين فردًا من مراحل عمرية مختلفة، ونتج عن ذلك مشاكلُ إنسانية ما زال يتذكرها الذين عاشوها، فبدأت في أبريل ١٩٦٨، سلسلة دراسات قام بها محافظا الإسماعيلية والسويس وأمينَا

الاتحاد الاشتراكي بهما؛ بحثًا عن مدخل يمكن به التقدم إلى مجلس الوزراء باقتراحات محددة لحل تلك المشكلة، ضمَّت إلى الدراسة التي قام بها اثنان من أعضاء اللجنة الاقتصادية المنبثقة من مجلس الوزراء، والمكلفة أيضًا بالدراسة، وهما: عبد المحسن أبو النور وزير الإدارة المحلية، وضياء الدين داود وزير الشئون الاجتماعية، وانتهت المناقشة إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات بتخفيض نسبة ٥٠٪ من قيمة الايجار واستهلاك المُهَجَّرين للمياه والكهرباء في مختلف المحافظات، ورفع إعانتهم إلى ٩ جنيهات بدلاً من ٦ جنيهات، وهو ما كان يُكلف الدولة شهريًا ٢٠٨ آلاف جنيه، وزيادة اعتمادات مشروعات الأسر المنتجة لتنمية موارد الأسر المُهَجَّرة لزيادة دخلهم، وبالفعل تكونت لجان تقدير الإيجارات في المدن والقرى، فى سبتمبر ١٩٦٨ اشترك فيها ممثلون للاتحاد الاشتراكي والإدارات الهندسية بالمحافظات ومديرو الشئون الاجتماعية، انتهت من أعمالها فى ١٠ مارس ١٩٧١، بتحديد مبلغ جنيه واحد شهريًا كإيجار فى الإسكان الاقتصادي، وخفض هذه القيمة إلى ٥٠٠ مليم بالنسبة للأدوار الأرضية والعلوية فوق الرابع، وتحديد مبلغ ثلاثة جنيهات كإيجار فى الإسكان فوق المتوسط، وقد تقرر سريان تلك القواعد على الوحدات السكنية المشغولة بالمُهَجَّرين بموجب تصاريح الإشغال المؤقتة اعتبارًا من تاريخ شغل تلك الوحدات، كما انتهت لجنة التشريعات بوزارة الإسكان إلى إصدار تشريع يستهدف ضمان مدّ عقود الإيجار إلى حين إزالة آثار العدوان، كما أسفر اجتماع لجنة رعاية المُهَجَّرين بمجلس الشعب في ١٤ يونيو ١٩٧٢، عن خفض القيمة الإيجارية لمساكن القطاع العام التي يشغلها المُهَجَّرون بنسبة ٥٠ ٪، وتجميد المتأخرات المستحقة عليهم، وخفض استهلاك الكهرباء والمياه بنسبة ٥٠ ٪، و اتخاذ الإجراءات اللازمة لإيقاف إجراءات الطرد أو الحجز على المُهَجَّرين بسبب التأخر في سداد إيجارات المساكن التي يشغلها المُهَجَّرون من مُلاك وحدات الحكم المحلي، مع إلزام المحافظات المضيفة بتخصيص ٢٠ ٪ من المساكن الجديدة للمُهَجَّرين، وتخصيص نسبة من المساكن التابعة للقطاع العام بإيجارات مخفضة لحل مشكلات ارتفاع القيمة الإيجارية التي كانت أكبر من طاقاتهم، وأسرعت الكثير من المحافظات في تنفيذ مشروعات الإسكان بها، وكانت أولوية السكن فيها لمُهَجَّري القناة، وشغل المُهَجَّرون ٤٠٠٠ وحدة كانت مُخصصة

للتأجير[٢٢]. و بدأت مشكلات السكن تخفُّ حدتها تدريجيًا مع أواخر عام ١٩٧٢، ومما لا شك فيه أن الأمر استغرق فترة طويلة منذ تهجيرهم إلى توطينهم للتقيد باللوائح والقوانين فى ظرف استثنائى كان لا بد التعامل فيه مع مشكلاتهم بإيجابية وبأسرع وقت ممكن، كما أن المحافظات التي فتحت أبوابها للمُهَجَّرين بدأت تفكر في توفير أماكن إقامة أكثر ملاءمة لهم من معسكرات الإيواء، وفي الوقت نفسه تساعدها على استقلال مرافقها في أغراضها المُخصصة لها .

٢- **مسألة الاندماج في المجتمعات المستقبلة**: كانت مسألة الاندماج من أعمق المشكلات التى واجهت المهجرين، ولم يكن مرجعها عدم توفير المسكن الملائم أو الإعاشة المناسبة بالدرجة الأولى، وإنما ترجع إلى أن المجتمع الذي هاجروا إليه جديد على أغلبهم، غريب في عاداته وتقاليده عن عاداتهم وتقاليدهم[٢٣]. والواقع عندما انتقل سكان القناة إلى مدن الدلتا والصعيد حدث احتكاك إنساني واجتماعي بينهم وبين سكان المدن المضيفة، حيث حملوا معهم أسلوبهم في الحياة الأكثر انفتاحًا إلى قرى ونجوع أكثر محافظة، ومن هنا كان لا بد للطرفين، المُهَجَّرين والمُرحبين بهم، أن يتكيفوا مع بعضهم البعض، خاصة أنه ليس هناك اختلاف في عموميات الثقافة بينهم من لُغة ودين وقِيَم... ولكن كان هناك اختلاف في خصوصيات الثقافة؛ حيث تتميز بعض الجماعات داخل المجتمع الواحد بنمط سلوكي يميزهم عن الآخرين، كما أن أهالي مدن القناة احتكوا احتكاكًا مباشرًا ثقافيًا واجتماعيًا بالجاليات الأجنبية التي كانت تقطن مُدنهم وتأثروا بهم في كثير من مظاهر الحياة.

وَضَع كمال الشاذلي أمين الاتحاد الاشتراكي بالمنوفية خطةً للتوعية السياسية للمُهَجَّرين بالظروف القائمة حينئذ لتخفف من إحساسهم بالعزلة، تم تعميمها على كل المحافظات المضيفة، في حين تم مواجهتها على المستوى الشعبي بتكوين فِرَق صداقة، كوَّنتها الجمعيات في إطار تقديم الخدمات الاجتماعية للمُهَجَّرين، ولكن ذلك لم يكن كافيًا، فكان لا بد من معالجة المشكلة من جذورها، فتم إعادة النظر في خطة التهجير- بناء على توصية اللجان التابعة لمجلس الأمة بعد تفقدها أحوال المُهَجَّرين - بإعادة توطين المُهَجَّرين في القرى والبلاد التي كانوا

ينتمون إليها أصلاً قبل استقرارهم في محافظات القناة، وذلك لحل مشكلات الاغتراب، كما كانت هناك زيارات لأعضاء مجلس الأمة في كل المناسبات حتى يُشعِروا إخوانهم المُهَجَّرين أنهم معهم دائمًا(٢٤).

أيضًا من أسباب عدم الشعور بالاستقرار، مشاكل تتعلق بالأسر التي تربطها صِلات قرابة ثم هاجرت إحداها إلى مكان والأخرى إلى مكانٍ آخر، وتريد الأسرتان أن تقيما في مكانٍ واحد، وتيسيرًا للاتصال بذويهم فيِ المحافظات الأخرى – فى بداية الأمر – أنشأتْ وزارة الشئون الاجتماعية في ٢٥ أكتوبر ١٩٦٨ سجلاً مركزيًّا لتبادل المعلومات الخاصة بالمُهَجَّرين، وكلفت المديريات الإقليمية تسجيل اسم كل مهاجر في بطاقتَي بيانات، تُرسَل إحداهما إلى السجل المحلي، والأخرى معه كإثبات شخصية، واتخاذ الإجراءات الكفيلة باتصال الأسر التي يقيم أفرادها في أكثر من مركز إيواء، كما تم نقل الموظفات المُعيَّنات خارج مناطق التهجير إلى مناطق إقامتهن، لكن المشكلة استمرت قائمة لصعوبة تواصل المُهَجَّرين مع بعضهم البعض خاصة فى القرى المضيفة، إلى أن قامت الإدارة العامة للتهجير- فى أبريل ١٩٦٩ – بتكوين سجلات في جميع مراكز الإيواء تتضمن جميع البيانات عن الأسرة المُهَجَّرة.

عمومًا، مع مرور الوقت، لم يعد يشعر المُهَجَّرين بأنهم من خارج القرية أو المدينة، أو غرباء عن سكانها الأصليين، بالعكس ظروف الحياة كلها كانت تجمعهم، والصداقات تربطهم، والأكثر من هذا فإن الكثيرين منهم تصاهروا، ولقد كان هذا في حد ذاته نقطة البداية، بدأت مشاكلهم بعدها تقل واحدة بعد الأخرى، بعد أن حفر تيار حياتهم لنفسه المجرى الطبيعى، وحدث تطور مهم من حيث زيادة عدد سكان مدن القناة فيما بين سنة التهجير وسنة العودة، يُلخصه خليل شرارة –عضو مجلس الشعب وعضو لجنة تسكين العائدين ببورسعيد– في عبارة واحدة: «لقد كان عدد سكان بورسعيد وبور فؤاد سنة التهجير حوالي ٢٤٠ ألف مواطن، زادوا خلال سنوات التهجير الأربع إلى٣٠٥ آلاف»(٢٥).

٣- **إدارة مراكز الضيافة**: كانت شكوى المُهَجَّرين المتعلقة بها، تَعدُّد الجهات المسئولة عن إدارتها، والتضارب بين صلاحيتها، وعدم متابعة سَيْر العمل، والتأكد

من وصول الخدمات والإعانات النقدية والعينية التي تُقدم لهم، فطالبوا بتوحيد الجهة المسئولة عن أداء تلك الخدمات، وأن تملك سلطة إصدار القرارات والقدرة على تنفيذها.

الواقع بتولِّى علي صبري منصبه كوزير مقيم بمنطقة القناة، توزعت مسئولية إدارة مراكز الضيافة بين محافظي مدن القناة والمحافظات المضيفة وممثلى أجهزتهما التنفيذية ووزراء الخدمات، وأكد لهم أن رعاية المُهَجَّرين هي مسئوليتهم المباشرة، وتم تشكيل المكاتب الدائمة لشئون المُهَجَّرين في المحافظات المضيفة، كما اتخذ الاتحاد الاشتراكي قواعد للعمل لرعاية شئون المُهَجَّرين بإنشاء مكاتب ثابتة فى مختلف المجالات، وعلى الرغم من إيجابية ذلك باعتبارهم حلقات متصلة بعضها ببعض، لكن العمل على أرض الواقع شيء آخر، والذي كان يتم بشكلٍ فردي ودون تواصل، مما أثَّر في نهاية الأمر على تدنى مستوى الخدمات التي كانت تُقدم للمُهَجَّرين واستياؤهم من سوء الإدارة وإهمالهم، فتواصلوا مع كافة ممثلى الأجهزة التنفيذية، ونجحوا فى تعدَّيل وزارة الشئون الاجتماعية خطتها لرعايتهم - ١٣ ديسمبر ١٩٦٧- بتشكيل لجان لمعسكرات الإيواء من مُمثلي الاتحاد الاشتراكي ورئيس الوحدة وبعض المُهَجَّرين المقيمين بمركز الإيواء، والرجوع إلى وزارة الشئون الاجتماعية عند تهجير أي عدد من مواطني القناة، وأخيرًا على المديريات الاجتماعية موافاة الوزارة كل شهر ببيان عما يتم تنفيذه في برامج رعاية المهاجرين والمصارحة الدائمة بكل مشكلة تعوق أداء الخدمة على الوجه المطلوب، حتى تبادر الوزارة بإيجاد الحل المناسب في وقته دون تأخير(٢٦).
مما سبق يُلاحظ من تعديل خطة إدارة وزارة الشئون الاجتماعية لمراكز الضيافة، أنها جاءت انطلاقًا من إدراكها بوقوع العبء الأكبر من المسئولية الوطنية والإدارية عليها، في تخطيط رعاية المُهَجَّرين، لذلك تم إشراك عنصر جديد، بل والأهم في مسئولية العمل وتنظيم خدمتهم لأنفسهم بأنفسهم، ألا وهو المُهَجَّرون؛ باعتبارهم طرفًا أساسيًا في المشكلة وحلها، والذي من أجله تعمل الدولة بكل أجهزتها التنفيذية والشعبية لتقدم لهم أوجه الرعاية المطلوبة لمساعدتهم على تحمُّل أعباء المعركة، وحتى لا يتم إقرار الحلول في غيبة عنهم ودون مشاركة منهم، مما يكون

سببًا في تعقيد المشكلات التي يواجهونها، وتضيع الجهود المبذولة لمواجهتها، وبالتالي تُعد خطوة إيجابية برفع الوصاية عن المُهَجَّرين، وللأسف تأخر تفعيل ذلك حتى أواخر ١٩٧٠، بتشكيل مجلس إدارة في كل مركز إيواء بالقرى والمحافظات ويضم مُمثلي الأجهزة التنفيذية والشعبية وأجهزة الخدمات المعنية بشئون المُهَجَّرين، كما يُمثل فيه اثنان من المُهَجَّرين أنفسهم[٢٧] .

مع تشكيل لجنة وزارية في أبريل ١٩٦٨ برئاسة محمد صدقي سليمان وزير الكهرباء والسد العالي، بتكليف من الرئيس عبد الناصر لاستكمال مهمة علي صبري، وفي أول اجتماع لها بحثت الإجراءات المتعلقة بمواجهة تَفَشِّي ظاهرة عودة المُهَجَّرين إلى مدنهم وسط تلك الظروف، كردّ فعلٍ لسوء إدارة مراكز الضيافة، إذ تقرر- في مايو ١٩٦٨ - أن تقوم مديريات الشئون الاجتماعية بمحافظات التهجير بحصر فعلي للمُهَجَّرين الذين عادوا إلى محافظاتهم الأصلية، وإخطار الأخيرة بنتيجة هذا الحصر لحرمان المُهَجَّرين العائدين من الإعانات التي تُصرف لهم، كما أعلن أنه مَن سيثبت عودة أسرته من الموظفين فإنه سيُحرم من علاوة بدل الطوارئ، كما سيُحرم التجاروالحرفيون من السلفيات والإعانات، فضلاً عن أنه سيتم ترحيلهم في الحال على حسابهم والبدء في تنفيذ بطاقات تهجير للقضاء على ظاهرة عودة الأسر حرصًا على حياتهم وتأمينهم من أخطار العدوان، و تخفيض ٢٠ ٪ من قيمة الإسكان الاقتصادي للأسر المُهَجَّرة خارج المعسكرات، مع إنشاء صندوق لخدمة المُهَجَّرين تُسهم فيه جميع المحافظات[٢٨]. ويتضح من ذلك، أن تَفَشِّي ظاهرة عودة المُهَجَّرين كانت تشمل من هم داخل مراكز الضيافة وخارجها، وأن الإجراءات الرسمية التى اتخذت حيالها أشبه بإجراءات عقابية للمُهَجَّرين، على الرغم من أنهم ليسوا المسئولين الحقيقيين عن تفشى تلك الظاهرة بل موظفى الأجهزة التنفيذية؛ إذ كان يتم معالجة العَرَض وليس المرض .

عمومًا أعادت وزارة الشئون الاجتماعية النظر فى أدائها، ففى ٢٥ سبتمبر١٩٦٨ تم تشكيل «اللجنة العليا لشئون المُهَجَّرين» برئاسة ضياء الدين داود وزير الشئون الاجتماعية، لمتابعة تنفيذ القرارت التي تصدر عنها، وأن يقدم ممثل

كل مديرية تقريرًا شهريًا عن متابعة الخدمات التي تُقدم للمُهَجَّرين مع تنظيم زيارات مفاجئة لمراكز إيواء المُهَجَّرين لمتابعة سير العمل والتأكد من وصول الخدمات والمعونات النقدية والعينية لهم، وعدم السماح لأية أسرة مُهاجِرة بمغادرة مركز الإيواء إلا بعد موافقة وزارة الشئون الاجتماعية، كما ازدادت المتابعة الميدانية لمحافظى مدن القناة بصحبة ممثلي الاتحاد الاشتراكي[٢٩] .

شارك المُهَجَّرون بإيجابية في مواجهة سوء إدارة مراكز الضيافة، حيث انعقد في الفترة من (٢١ فبراير - ٦ مارس ١٩٦٩) مؤتمر محافظي القناة برئاسة حمدي عاشور وزير الإدارة المحلية، وبحضور محافظي القناة والمحافظات المضيفة، ووزراء الخدمات، وأمناء الاتحاد الاشتراكي بالمحافظات ومثَّل المُهَجَّرين ٥٠ مندوبًا، من بينهم ٤ سيدات، لوضع حلول جذرية لمختلف مشكلات المُهَجَّرين، وانتهت المناقشات إلى تحديد أساس المشكلة بالتوصية التي خرجت عن المؤتمر ببذل المزيد من العناية والخدمات المختلفة للمُهَجَّرين من خلال موظفي الدولة المشرفين على شئون المُهَجَّرين بأن يكونوا أكثر مرونة عند تنفيذ اللوائح والتعليمات والقوانين الخاصة بالمُهَجَّرين، مع العمل على حل مشكلاتهم بأقصى سرعة، وبروح وطنية أمينة، ومع الإعداد لتهجير مدينة بورسعيد فى مايو ١٩٦٩، ومحاولة لتفادى كم المشكلات التى تعرض لها سابقًا مُهَجَّرو مدينتى السويس والإسماعيلية، تم إنشاء «إدارة شئون التهجير والتوطين» بوزارة الشئون الاجتماعية في ٢ أبريل ١٩٦٩ ، وهو جهاز إداري مستقل للتهجير ورعاية المُهَجَّرين وتنظيم خطة عودتهم [٣٠]. ورغم ذلك ظلت المشكلة قائمة فى طريقة موظفي الدولة المشرفين على شئون المُهَجَّرين، فقد عانى منها أيضًا أهالى مدينة بورسعيد، فاستمرت الظاهرة .

بمناقشة وزير الشئون الاجتماعية حافظ بدوى أمام أعضاء مجلس الأمة فى ٢٣ ديسمبر ١٩٦٩، حول القصور في تقديم الخدمات للمُهَجَّرين وشكواهم المستمرة منها، فأوضح من خلال بيانه مدافعًا عن دور وزارته بأن رعايته للمُهَجَّرين جاءت من منطلق مسئولية وطنية وليس مجرد أداء لواجب وظيفي، ودعمًا للجبهة الداخلية وحفاظًا على وحدتها وحماية لسلامتها وتمكينًا للقوات

المسلحة في نضالها، وأن توفير الرعاية الاجتماعية الكاملة للمُهَجَّرين جاء تقديرًا لتضحياتهم وقيامًا بواجب المجتمع نحوهم، وإيمانًا بأن هجرتهم ما كانت إلا دليلاً على الإصرار على النضال ولتقوم ثانيًا بواجبها الوظيفي باعتبارها الوزارة المسئولة أساسًا عن أعمال الإغاثة في السِّلم والحرب، وإيمانًا بهذه الرسالة وضعت الوزارة كل إمكانياتها المادية وجنَّدت كل طاقتها البشرية في اتساقٍ كاملٍ مع جميع وزارات الخدمات وأجهزة الإدارة المحلية في سائر أرجاء محافظات الجمهورية، لتنفيذ خطة التهجير من منطقة القناة – وسيناء – حفاظًا على أرواح المدنيين وللقضاء على أهداف العدو، ثم أشار الوزير إلى صور الرعاية التي قدمتها الوزارة في تلك المرحلة، وبعد عرض البيان، أبدت وزارة الشئون الاجتماعية حرصها على استمرار اشتراك أعضاء مجلس الأمة عن القناة وسيناء معها في كل أعمالها المتصلة بالمُهَجَّرين وتمثيلهم في جميع اللجان المشكَّلة لرعايتهم، ابتداء من مراكز الإيواء حتى اللجنة العليا لشئون المُهَجَّرين، إدراكًا منها بضرورة التعاون معهم والاسترشاد بآرائهم وخبراتهم باعتبارهم أكثر قدرة على فهم مشاكل إخوانهم.

أشرفت اللجان التابعة لمجلس الأمة على أوجه تلك الرعاية من خلال زياراتها الميدانية للمُهَجَّرين ورفعت التقارير عنها، والتى ناقشتها لجنة الرعاية الاجتماعية بالمجلس في ٢٠ يناير ١٩٧٠ بحضور وزراء الشئون الاجتماعية والعمل والإسكان والإدارة المحلية والصحة، وقد جاء بالتقارير أن كثرة الجهات المُشرِفة على المُهَجَّرين وتعدُّدها، كثيرًا ما يكون عقبة في حل المشاكل على وجه السرعة، وأعطت مثالاً بسيطًا على ذلك، حتى إن عملية إصلاح حنفية في أحد المعسكرات ظل مُعطلاً عدة أسابيع استغرقتها المُكاتبات بين مديرية الشئون الاجتماعية ومديرية الإسكان! وانتهت اللجنة في توصياتها في ١٤ مارس ١٩٧٠ إلى توحيد الجهة المسئولة عن أداء الخدمات للمُهَجَّرين، وأن تملك تلك الجهة سلطة إصدار القرارات والقدرة على تنفيذها، كما طالبوا بضرورة توفير الرعاية داخل أو خارج مراكز الإيواء دون تفرقة، وزيادة عدد العاملين بمراكز الإيواء بسبب اتساع نطاق مسئولياتهم وتشعُّب خدماتهم، مما يعد تأييدًا للخطوة التي اتخذتها وزارة الشئون

الاجتماعية في انفرادها بمسئوليات شئون التهجير والتوطين، حيث أصدر حافظ بدوي وزير الشئون الاجتماعية قرارًا في ٢٦ أغسطس١٩٧٠، بتعيين عبد العزيز يوسف إسماعيل مشرفًا عامًا على أعمال التهجير[٣١]. مما يعد بداية انفراج الأزمة بانفراد وزارة الشئون الاجتماعية بمسئوليات شئون التهجير والتوطين، ومع مرور الوقت، وتحديدًا منذ أواخر عام ١٩٧٠، كانت المشاكل اليومية للمُهَجَّرين تجد على الفور حلاً لها، مع تفعيل الدور الرقابى لممثلى الشعب فى البرلمان المصرى وتفعيل قرار إشراك المُهَجَّرين أنفسهم في إدارة مركز إيوائهم بالقرى والمحافظات .

٤- فرص العمل: لم يقتصر نشاط وزارة الشئون الاجتماعية على صرف الإعانات للمُهَجَّرين فحسب، وإنما توفير فرص العمل بمحافظات التهجير لأكثر من ٤٠٠ ألف مُهَجَّر، وإقامة مشروعات إنتاجية، للعمل على زيادة دخولهم والتي كانت مطلبًا مُلحًا من الذين فقدوا أعمالهم وموارد رزقهم نتيجة التهجير، على ألا تتأثر الإعانات الشهرية المقررة لهم بما يتقاضون من أجور مقابل أعمالهم الجديدة؛ تشجيعًا للمُهَجَّرين على العمل لزيادة دخولهم، ولم تتخذ خطوات فعلية إلا في ديسمبر ١٩٦٨ عندما قامت مديريات الشئون الاجتماعية ووزارة العمل بحصر القادرين على العمل من المُهَجَّرين وتصنيفهم مهنيًا، وتم تدبير العمل لـ ٢٨ ألفًا و٣٣٢ من الحِرفين المُهَجَّرين، بعد أن اتخذت وزارة العمل إجراءات استثنائية لتشغيلهم بوزارة الصناعة ومراكز الكفاية الإنتاجية ومؤسسة التعاون الإنتاجي، واتفقت وزارة الشئون الاجتماعية مع المؤسسة العامة لاستغلال الأراضي المستصلحة وتنميتها، على تشغيل المُهَجَّرين في إصلاح الأراضي التابعة لها[٣٢]. وبناءً على توصية لجنة الخدمات لرعاية المُهَجَّرين بمجلس الأمة في مايو ١٩٧٠، تم تعيين بعضهم للقيام بأعمال النظافة بالمعسكرات مقابل مكافأة شهرية لا تتأثر بها الإعاشة، وكذلك حملة شهادة الثانوية العامة والشهادات الفنية المتوسطة من دفعات ١٩٦٨ إلى ١٩٧٢ في أعمال تُناسب قُدراتهم بأجهزة الإدارة المحلية، وأُعفى أصحاب الورش والأعمال من دفع أقساط التأمين عن العمال المُهَجَّرين حتى يسمحوا بتشغيلهم، والتصريح باستخراج رخص للتجار الذين لهم محلات

في مدن القناة ويريدون مزاولة نشاطهم في المحافظات التي هاجروا إليها، مع التنبية على عدم خصم أية نسبة من الإعانات إذا اشتغل المُهَاجَّر أو كان له إيراد من إيجار منزل، ومنح سلف للباعة الجائلين وأصحاب الحِرف الصغيرة كالجزارين والمكوجية والنجارين وغيرهم مع اعتبار السلف دينًا واجب الأداء عند عودتهم إلى محافظاتهم لاستئناف نشاطهم والتوسع في إنشاء مراكز التدريب المهني لإعداد أبناء المُهَجَّرين حرفيًا[٣٣]. ولتحويل معسكرات التهجير إلى معسكرات عمل وإنتاج، تم تعزيز اعتماد الأسر المنتجة بمبلغ ٤ آلاف جنيه لتغطية احتياجات المُهَجَّرين، وإنشاء مشغل للبنات في كل معسكر للتهجير، وشراء ألف ماكينة خياطة تُوزع على أسر المُهَجَّرين، وشكَّلت لجنة فنية لوضع خطة شاملة للإشراف على تشغيل هذه الأسر، ثم اعتمد ٩٠ ألف جنيه، إلى جانب ١٤ ألف جنيه قدَّمتها السيدة «أم كلثوم» إلى حافظ بدوي وزير الشئون الاجتماعية قيمة الحفلة التى أقامتها لجمع التبرعات لصالح المُهَجَّرين، وتبرعت ضمن هذا المبلغ بألفَي جنيه من مالها الخاص واشترت به ماكينات تريكو، ووجَّهت «أم كلثوم» نداء إلى المواطنين ناشدتهم فيه بالتبرع بما يقدرون عليه لصالح المُهَجَّرين من منطقة القناة، ولقد جذبت مشروعات الأسر المنتجة التي دخلت في كل معسكر، فتياته وسيداته حول أعمال الخياطة وأشغال الخَرَز والتريكو والكنفاه والنسيج[٣٤]، حيث يشتغلن بعمل يُدر عليهن دخلاً إضافيًا إلى جانب الإعانة التي تصرفها الدولة لهم، يتيح لهم أن يَحيوا حياة كريمة.

٥- التعليم:

أ- **التعليم قبل الجامعي:** كان يُشكل المُهَجَّرون عبئًا كبيرًا على المحافظات المضيفة التي عجزت عن استيعابهم، مما سبَّب انزعاجًا وقلقًا للمُهَجَّرين على مستقبل أبنائهم، إذ بلغ مجموع طلاب المدارس بالإسماعيلية ٥٤ ألف طالب، و٥٦٩١٩ بالسويس، و٦٧٧٤٢ ببورسعيد، وجاء في مقدمة المشاكل التي عالجتها وزارة التربية والتعليم - بعد تكرار شكاوى المُهَجَّرين وتقديم مقترحاتهم - بأن تسلم كلُّ تلميذ بطاقة خاصة يقدمها إلى المدرسة التي يلتحق بها حتى يتم الانتظام مع زملائهم فى الدراسة، فى نفس الوقت خُصص في كل منطقة تعليمية

مكتب لشئون الطلبة المُهَجَّرين لتوزيعهم على المدارس التي يرغبون في دخولها، حسب قُربها لمساكنهم، وبحث شكواهم أولاً بأول، وكذلك عالجت مشكلة تكدس التلاميذ في فصول ضيقة مع قلة عدد المدرسين، بإيجاد أماكن لهم سواء بإضافة فترة مسائية بالمدارس وإنشاء فصول جديدة، حيث تم إخلاء عدد من المدارس المعينة لإيواء المُهَجَّرين وبعض المباني الحكومية للقضاء على تلك المشكلة وحماية لصحة أبناء المُهَجَّرين، فضلا عن إضافة ٢٨٤٥ فصلاً في يوليو ١٩٦٨، وتم نقل أثاث مدارس مدن القناة إلى مناطق التهجير، وحرصًا على حُسن سير وأداء العملية التعليمية تم إعادة توزيع المعلمين والمعلمات على مدارس مناطق التهجير، مع تحقيق رغباتهم في حدود صالح الطلبة، وإنشاء مساكن خاصة للمُدرسات في المدارس التي تُقام في المناطق النائية،مع تهيئة مكان مناسب للاستذكار بكل مركز إيواء على أن يزود بالإضاءة الكافية، وتوفير مياه الشرب النقية، وذلك بناء على توصية لجان مجلس الأمة خلال زياراتها المتكررة لمعسكرات التهجير.

وتخفيفًا للأعباء المالية للطلبة المُهَجَّرين عن كاهل أسرهم، أعفتهم «اللجنة العليا لشئون المُهَجَّرين» من دفع الرسوم الإضافية بجميع مراحل التعليم حتى إزالة آثار العدوان، وصرف الملابس لهم وتدبير وسائل انتقالهم إلى مدارسهم، مع تنظيم قواعد صرف إعانة شهرية للطلاب - ١٩ سبتمبر ١٩٦٨ - فبالنسبة لطلبة المدارس الثانوية وما في مستواها يتم صرف جنيه للطالب شهريًا إذا كان مقيمًا مع أسرته، و٣ جنيهات للطالب المقيم بمفرده خلال فترة الدراسة، ثم تقرر صرف الإعانات الشهرية للطالب طوال العام بدلاً من ٩ أشهر، وتم اعتماد مليونَي جنيه لتغطية الإعانات الشهرية التي يتم صرفها، واستخراج اشتراكات مجانية فى المواصلات من أماكن إقامتهم إلى المدارس الملتحقين بها .[٣٥]

ب- التعليم الجامعى: لقد تكاتف وتكامل دور كل من وزارات التعليم العالي والمواصلات والشئون الاجتماعية، في تقديم الرعاية الاجتماعية والعلمية للطلاب المُهَجَّرين لمساعدتهم على التحصيل العلمي، وتخفيفًا للعبء النفسي والمادي على أسرهم؛ إذ قرر الدكتور محمد لبيب شقير وزير التعليم العالي حينئذ في ٢١ أغسطس ١٩٦٨ قبول أبناء المُهَجَّرين من محافظات القناة بصفة استثنائية في

الكليات والمعاهد العليا ومراكز إعداد الفنيين دون التقيد بمجموع الدرجات، وشروط الالتحاق الأخرى، كما وُضِعت قواعد لإعاشتهم وتنظيم مواردهم، بداية من إعفاء المجلس الأعلى للجامعات - فى ٢٤ سبتمبر ١٩٦٨ - لهم من رسوم الإقامة في المدن الجامعية والأقسام الداخلية بالمعاهد العليا، أما الرسوم الدراسية فتَّقرر أن تدفعها عنهم وزارة الشئون الاجتماعية، وتشكلت اللجنة العليا للمُهَجَّرين بكل جامعة على أن يكون لها فروع بالكليات للقيام بحصرهم ودراسة مشاكلهم وتقييمها، ولضمان سرعة إنجاز طلباتهم، مع صرف اشتراكات مجانية لهم، وخصصت إدارة الضمان الاجتماعي وشئون المُهَجَّرين، مكتبًا خاصًا لصرف المعونة المالية خلال ٣ أيام من تقديم الطالب للمستندات المطلوبة، بموجب بطاقة خاصة يتم على أساسها الصرف كالتالي: ٥ جنيهات شهريًا إذا كان الطالب لا يُقيم مع أسرته أو في المدينة الجامعية، وجنيهان إذا كان يقيم بها أو مع أسرته، وتُصرف للطالب ٥ جنيهات إضافية لمواجهة أعباء المعيشة في الشهر الأول فقط، و٥ جنيهات إضافية لطالب السنة النهائية في نهاية العام الدراسي لمواجهة تكاليف إعداد المشروعات في الكليات العملية، وما في حكمها[٣٦].

٦ - **الإعانات:** تمثلت مشكلة المُهَجَّرين فى ضعف قيمة الإعانات لمواجهة أعباء التهجير، وعدم المساواة في صرفها بين المُهَجَّرين سواء داخل معسكرات الإيواء أو خارجها، وضعف مواردهم، والتي تم إثارتها خلال زيارات على صبري؛ الوزير المقيم بمنطقة القناة للمُهَجَّرين في مراكز الضيافة، فاستجاب إليهم ورفع قيمة إعانة التعطل إلى ١٢ جنيهًا شهريًا كحد أقصى لكل أسرة داخل المعسكرات، بدلاً من عشرة جنيهات ونصف الجنيه شهريًا، كما عانى المُهَجَّرون خارج المعسكرات من ضآلة المساعدات المالية التي كانت تُصرف لهم، خاصة إذا عرفنا أن المساعدات التي كانت تُصرف للأسرة بحد أقصى ٦ جنيهات، بغض النظر عن عدد أفراد الأسرة، من خلال بطاقات، ويبقى على كل أسرة تدبير احتياجاتها الغذائية ومتطلبات حياتها اليومية، وإذا كان أهالي القرى قد قدموا للمُهَجَّرين بعض المساعدات العينية، فإنه من الصعب الاعتماد على ذلك؛ لأن تلك المساعدات لا تأخذ صفة الاستمرار ولا تستطيع الأسر الاعتماد عليها كجزءٍ

ثابت من دخلها، كما أن تلك المساعدات لا تنتشر في المدن بسبب اختلاف طبيعة المدنً عن القرى، فقد كانوا يقدمون مساعدات نقدية وعينية غير ثابتة، لكن كانت تتطلب تنظيمًا وتوزيعًا عادلا للاستفادة منها في سدّ الاحتياجات الضرورية للمُهَجَّرين؛ حتى يستطيعوا أن يعيشوا حياة كريمة ولا يشعروا أنهم يتحملون وحدهم العبء الأكبر عن آثار العدوان، وبناء ًعلى ذلك تم فى ١٣ ديسمبر ١٩٦٧ توحيد جميع البطاقات والسجلات الخاصة بالتهجير في جميع المديريات الاجتماعية، وتقديمها للجنة العامة للتعبئة، ويدخل في ذلك نظام تبادل المعلومات منعًا لتكرارالصرف، كما تم صرف الإعانات العينية شهريًا من خلال بطاقات، وتتضمن دقيقًا وزيتًا وصابونًا، مع صرف إعانة نصف شهر لكل أسرة مستحقة بمناسبة شهر رمضان والأعياد[٣٧]، وفى أعقاب انعقاد المؤتمر القومي العام بشأن دعم الرعاية الاجتماعية للمُهَجَّرين فى مارس ١٩٦٨، وافق ضياء الدين داوود وزير الشئون الاجتماعية على مقترحات محافظي مدن القناة وممثلي القاعدة الشعبية بها، برفع الحد الأقصى للأسرة من ٦ إلى ٩ جنيهات شهريًا والتي دخلت حيز التنفيذ ابتداءً من أول مايو ١٩٦٨وعدم خصم ما يتقاضاه المُهَجَّر عن عمله المؤقت من أجور من الإعانة الشهرية، ومن ناحية أخرى بحثت وزارة الشئون الاجتماعية الطلبات المقدمة إليها من الأسر التي هاجرت ولم تلجأ إلى المعسكرات الخاصة بالمُهَجَّرين حتى أنفقت مدخراتها ثم طلبت إلى الوزارة أن تضعها في قائمة الأسر التي تُصرف لها المساعدات الشهرية فوافقت اللجنة الاقتصادية الوزارية في أبريل ١٩٦٨ على الاعتماد الإضافي الذي طلبته وزارة الشئون الاجتماعية لدعم المساعدات الشهرية المقررة للأسر المُهَجَّرة من منطقة القناة، وكان يُقدر ذلك الاعتماد بمبلغ ٣٠٨ آلاف جنيه، ومع استمرار شكوى الأسر الموجودة خارج المعسكرات بضعف مواردهم، ومطالبتهم بأن تعاملهم الدولة في قواعد الإعاشة وصرف الإعانات بنفس المعاملة التي يلقاها المُهَجَّرون داخل مراكز الإيواء، تم رفع الإعانة من ٩ جنيهات إلى ١٢ جنيهًا فى ٩ فبراير ١٩٧٠، وبالتالي صرف إعانة موحدة سواء للمقيمين منهم داخل المعسكرات أو خارجها، وإعانة رب كل أسرة بمنحه الحق في الحصول على اشتراك مخفض بنسبة ٥٠٪

على المواصلات الداخلية بكل محافظة[٣٨]، مما كان له صدى طيب لدى المُهَجَّرين.

رعاية شباب المُهَجَّرين:

من المشكلات التي واجهت المُهَجَّرين، عدم دعم التوعية الدينية والروحية والقومية بين المُهَجَّرين بوجه عام، والشباب بوجه خاص، لموقفهم من قيادتهم السياسية فى أعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧ وعدم الثقة بقدرتها على اجتياز الازمة بل اتهامها بالمسئولية فيما وصلوا إلية من هزيمة واحتلال،إذ تضافرت المؤسسات الشعبية والرسمية، وفي مقدمتها الاتحاد الاشتراكي لرعاية شباب المُهَجَّرين والاستفادة من طاقتهم وجهودهم وتنظيم حملات قومية لتوعيتهم بظروف المعركة، إذ امتد نشاط لجنة الثقافة والدعوة والإعلام التابعة للاتحاد الاشتراكي إلى مراكز الضيافة بتنظيم ندوات سياسية حتى يكون أبناء مدن القناة على صلة دائمة بالأحداث، وعلى النطاق الرسمي تصدرت وزارتَا الشباب والثقافة الجهود كلٌّ في مجال تخصصه، بوضع وتنفيذ مشروعات وبرامج تتراوح بين برامج ترويحية وثقافية وسياسية، والدفاع المدني وتشغيل الطلاب خلال الصيف، بحيث يتم تأهيلهم ميدانيًا واستثمار أوقاتهم وطاقاتهم بطريقة إيجابية تفيد المجتمع، وذلك بناءً على توصيات أعضاء مجلس الأمة، حيث أدارت وزارة الشئون الاجتماعية كافة الاتصالات مع كل الوزارات المعنية لتوفير أوجه الرعاية للشباب المُهَجَّرين؛ إذ تواصلت مع وزارة الأوقاف فتم تعيين واعظ لكل معسكر من معسكرات التهجير، كما تواصلت مع وزارة الصناعة التى أهدت عددًا من التليفزيونات والراديو الترانزستور، واتفقت مع الدكتور ثروت عكاشة وزير الثقافة على إعداد برامج تثقيفية للمُهَجَّرين ومرور قوافل الاستعلامات وفِرَق الفنون الشعبية على معسكرات التهجير، وإنشأت ٢٠ مكتبة مزودة بالكتب الدينية والمصاحف المقدمة من المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مع عقد ندوات دورية، ولقد لعبت وزارة الشباب دورًا كبيرًا، إن لم يكن رئيسيًّا في رعاية شباب المُهَجَّرين، فمع بداية عام١٩٧١ أنشأت ٧٢ مركزًا لرعاية شباب المُهَجَّرين بمناطق الإيواء و٢٠ مركزًا لتدريب ذوى الاحتياجات الخاصة في مرحلة التعليم الإعدادي

على مهن يستطيعون التكسب منها، وتمارس بها الأنشطة الرياضية والثقافية والفنية والاجتماعية، تضمنتها خطة أعدتها الوزارة بالاشتراك مع وزارات: التربية والتعليم والصناعة والثقافة والأوقاف والشئون الاجتماعية، والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، والجامعات والمعاهد العليا والاتحادات الطلابية، واعتمد لإنشاءها ١٠٦ آلاف و٦٤٠ جنيهًا، وتقدم للوزارة تقارير شهرية عن العمل فيها لمتابعة قيامها بمهامها على الوجه المطلوب[٣٩]. يتضح مما سبق: مدى وعي أسر المُهَجَّرين والجهات الرسمية والشعبية، بأهمية وحيوية دور الشباب حيال قضية وطنهم وعدم انفصالهم عن واقعهم الذي يُشكل حاضرهم، بل ومستقبلهم فى تلك المرحلة الفارقة فى تاريخ وطنهم، وفى نفس الوقت دورهم حيالهم بالعمل كمنظومة متكاملة لتسخير كل الإمكانيات من أجل وضعهم على بداية الطريق الصحيح باعتبارهم حاملى لواء الوطن في المستقبل، ولضمان وحدة النسيج المجتمعي في تلك الظروف بتوعيتهم بكافة المتغيرات، وبدورهم وواجبهم إزاء وطنهم، وقد تصدَّرت الجهود الرسمية وزارة الشباب بحكم تخصصها، فوضعت الآليات ونفذتها، والتي استجاب وتفاعل معها الشباب إلى حد كبيرٍ، فتمكنت من تحقيق التوازن بين حاجات ورغبات وميول الشباب وبين متطلبات المجتمع وظروفه .

عودة المُهَجَّرين:

جاءت العودة في ٨ يونيو ١٩٧٤، في اليوم التالي من انتهاء أول زيارة للرئيس أنور السادات لمدن القناة - استغرقت ثلاثة أيام، وتحديدًا في الفترة من ٥- ٧ يونيو ١٩٧٤ - منذ انتهاء الحرب رسميًا بالتوقيع على اتفاقية فك الاشتباك في ٣١ مايو ١٩٧٤، ولقائه بممثلي الأجهزة التنفيذية والشعبية لمدن القناة في مؤتمرات شعبية، الذين اعتبروا أن زيارة الرئيس لمحافظاتهم ليلتقي بجماهيرها التي عانت ظروفًا بالغة الصعوبة طوال سنوات التهجير، تكريمًا خاصًّا لهم، وأجمعوا على طلب العودة، فاستجاب السادات لطلبهم وأعلن إلغاء التصاريح التي كان يُشتَرط الحصول عليها لدخول المدنيين لقضاء أيام محددة، رغم أن السادات قد أعلن وقتها المواعيد التي كانت تحددها الدولة للعودة، وكانت بالنسبة لبورسعيد والإسماعيلية قبل أكتوبر ١٩٧٤، وإلى السويس قبل نهاية ذلك العام،

مما ترتب عليه إعادة وضع برنامج جديد لتنفيذ خطة التعمير، حيث كان من المقرر أن تظل مدن القناة معسكرات عمل مغلقة حتى يتم الانتهاء من تعميرها، والذي كان يُشرف على تنفيذها وقتئذٍ المهندس عثمان أحمد عثمان بعد أن شاركه في صياغتها ممثلو الأجهزة التنفيذية والشعبية بمدن القناة - والتي تم وضعها في نوفمبر ١٩٧٣ بعد صدور قرار مجلس الأمن ٣٣٨ الذي يقضي بوقف جميع الأعمال الحربية بدءًا من ٢٢ أكتوبر عام ١٩٧٣- وتتضمن إنجاز الأعمال العاجلة للإسكان وتشغيل الخدمات والمرافق، وتشغيل المشروعات الحيوية التي تؤدي إلى إنعاش المنطقة اقتصاديًا، لإعادة الحياة الطبيعية بمدن القناة[٤٠]، والواقع أن معركة التعمير كانت لا تقل ضراوة عن معركة التحرير.

ومن الجدير بالذكر أن نسبة الدمار بالسويس بلغت درجة لم تصل إليها أي مدينة أخرى من مدن القناة؛ أن الدخول إليها ظل محكومًا بالتصاريح حتى ديسمبر ١٩٧٤، ذلك الموعد الذي حدده الرئيس السادات لعودة أهلها، وللتوفيق بين مطالب أهالي السويس المُهَجَّرين بالعودة وظروف المدينة، بدأت محاولة لتخفيف القيود على التصاريح بأن سُمح لكل مَن له نشاط تجاري وزراعي وصناعي، وأصحاب العقارات الذين لا بد أن يُشرفوا على بيوتهم أثناء الترميم، فضلاً عن عمال البناء والتعمير بدخول المدينة، على أنه بمجرد التخفيف من قيود التصاريح دخل المدينة ١٦ ألفًا على الأقل، غير عُمال الترميم والبناء[٤١]، كما دخل الإسماعيلية أكثر من ١٠٠ ألف من أهاليها، ومن بورسعيد ١٢٠ ألفًا، وذلك في يومٍ واحدٍ - ٨ يونيو ١٩٧٤ - وبعدها تسابق الناس لدخول مُدنهم، غير مُبالين؛ لأنهم أحسّوا لأول مرة بعد قرار إلغاء التصاريح بالاستقرار النهائي، تنقلهم كل وسائل المواصلات الممكنة، حيث اندفع القادمون يُقبِّلون تراب مدينتهم، وكانوا يحملون لافتات تحمل عبارات: «وَفّيت الوعد يا سادات»، وعادت الحياة بأسرع ما كان تُقدره الأجهزة التنفيذية والشعبية[٤٢]. فجاء قرار العودة لكي يُسقط معه الخطة المُعدَّة للعودة المنظمة بتعمير مدن القناة قبل عودتهم، على الرغم من أن تلك المدن لم تكن جاهزة لاستقبالهم؛ فقد كانت هناك الكثير من المشكلات تنتظرهم من الإسكان والكهرباء والمياه وغيرها من الخدمات اللازمة لعودة الحياة الطبيعية لمدن القناة.

الخاتمة

كانت مدن القناة رمزًا لمقاومة مصر وتصديها للاحتلال من البريطاني إلى الإسرائيلي، فعانى أهالي مدن القناة آثار العدوان والتهجير، ولكنَّ انتماءهم لوطنهم، وحِرصهم على مصلحته العليا من أجل معركة الشرف والتحرير، غلباعلى مصالحهم واستقرارهم، ومن ثم أسفرت تلك الدراسة عن مجموعة من النتائج، أهمها:

- على الرغم من أن عملية التهجير التى شهدتها مدن القناة فى اعقاب عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧ لم تكن المرة الأولى فى تاريخها، حيث تم تهجير أهالى مدينة بورسعيد بعد العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦- والتى كانت مسرحًا للأحداث وميدانًا للعمليات العسكرية - والعودة أول أبريل ١٩٥٧، فإنها كانت تجربة عمل جديدة على الجهات التنفيذية والشعبية من حيث الكم بتهجير أهالى المدن الثلاث، وكذلك فى الفترة الزمنية التى استغرقتها حتى انتصار اكتوبر ١٩٧٣، كما كانت عملية تهجير عام ١٩٥٦ غير مُنظمة؛ إذ لم يكن مُعدًا لها مسبقًا من قِبل الأجهزة التنفيذية والشعبية نظرًا لسرعة التطورات العسكرية التي فرضت نفسها على الواقع السياسي، إلا أن العودة كانت منظمة، فى حين جاء التهجير فى أعقاب عدوان ١٩٦٧ بطريقة منظمة، على عكس العودة .

- على الرغم من أن الصلاحيات التى كان معطاه لعلى صبرى لتخطيط رعاية المهجرين وإعاشتهم منذ توليه منصبه فى سبتمبر ١٩٦٧، فإن مشاكل المُهَجَّرين استمرت وتفاقمت ولم تحدث انفراجة لحلها إلا أواخر عام ١٩٧٠، إذ إنه ليست العبرة فقط باصدار القرارات السريعة - وتشكيل اللجان والإدارات - لرعاية المُهَجَّرين، بهدف تهدئتهم مؤقتًا، بدون دراسة وتخطيط لتنفيذها وتوزيع المسئوليات قبل صدورها، مما كان يسبب صدامًا بين الأجهزة التنفيذية والشعبية والمُهَجَّرين، ولكن مع تفعيل الدور الرقابى والزيارات الميدانية للجان التابعة لمثلى الشعب فى البرلمان المصرى، ومشاركة المُهَجَّرين فى إدارة شئونهم، كان له مردود إيجابي بإعادة تقييم الأجهزة التنفيذية لأدائها، ومما لا شك فيه أن الدولة حرصت منذ اللحظة الأولى لعملية التهجير وإدارة شئون المُهَجَّرين بتوفير أوجه

الرعاية لهم، إلا أن إدارة عملية التهجير شابَها الكثير من السلبيات؛ ذلك أن استقبال المُهَجَّرين وحل مشاكلهم كان يتم في إطار عمل إداري بعيدًا عن الإطار السياسي، كم أن التطبيق العملي يؤكد أن أجهزة الشئون الاجتماعية هي التي كانت تتولى تنفيذ عملية التهجير والإشراف عليها، وكانت إدارتها للموقف تقوم على مجرد صرف الإعانات المالية والعينية ومواجهة المشاكل بنفس الطريقة التى تواجه بها الكوارث العارضة، و معالجة العَرَض وليس المرض، وهذا لا يعني إنكار الجهد الكبير الذي كانت تبذله الوزارة والعاملون فيها، وإنما أدى إلى الإقلال من نجاحها وشعور المُهَجَّرين بوجود فجوة كبيرة بينهم وبين أجهزتهم التنفيذية والشعبية وحنينهم للعودة .

– مدى تكاتف العمل بين الأجهزة التنفيذية والشعبية لمساندة المُهَجَّرين الذين تضرروا من العدوان واستمراره، وخاصة الجهود الشعبية الذاتية؛ لإيمان الشعب بأن المعركة معركة الشعب كله، انطلاقًا من مسئوليته الوطنية، ولكي يبقى خطهم الدفاعي الأول صامدًا، ومن ناحية أخرى تخفيفًا للعبء الاقتصادي على الدولة، فاستجاب الشعب سريعًا لحملة جمع التبرعات النقدية والعينية لصالح المُهَجَّرين الذين اضطرتهم ظروف العدوان إلى الخروج من ديارهم، وتعطلت أعمالهم وانقطعت مواردهم، إذ أجمعت شهادة شهود العِيان عن حياة التهجير، بأنه تجسدت فيها آيات الوطنية سواء من قِبل المُهَجَّرين أو أهالى المحافظات المضيفة.

تواكب أول زيارة للرئيس السادات لمدن القناة، والتي بدأت في ٥ يونيو وانتهت في ٧ يونيو ١٩٧٤، مع ذكرى عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧، لتمحو آثار تلك النكبة – كما جاء افتتاح قناة السويس للملاحة العالمية فى ٥ يونيو ١٩٧٥– مع حرص الدولة على إعداد المناخ الاجتماعي والاقتصاي اللائق بالمُهَجَّرين؛ تعويضًا عما فقدوه بسبب ظروف العدوان ثم التهجير، وقد تجلى ذلك في خطط تعمير مدن القناة على المدى القريب والبعيد.

لقد جنى أهالي مدن القناة أولى ثمار حرب أكتوبر وهي العودة إلى مدنهم، فعندما أتيحت لهم العودة لم ينتظروا تنفيذ خطة التعمير التي كانت جارية قبل عودتهم؛ لأنهم كانوا في أشد الاحتياج لوطنهم بمعناه المعنوي وليس المادي؛

بمساكنه ومدارسه... والشعور بالاستقرار الحقيقي، لقد كان رب الأسرة في حيرة بين عمله وتردده على معسكرات الضيافة للاطمئنان على أسرته... فضلاً عن أن عملية التهجير شابها الكثير من السلبيات كما مر بنا سلفًا، ويبدو أن القيادة السياسية - الرئيس السادات - قد دفعت مُتعمدة، بعودة المدنيين إلى مدن القناة، لتحقيق هدف داخلي برفع الروح المعنوية للجبهة الداخلية إيذانًا بانتهاء مُعاناتهم وقُدرتها على الوفاء بمطالبهم المستمرة بسرعة العودة وتأمينهم وحمايتهم، ومن جهة أخرى لتحقيق هدف خارجي، إيذانًا بإعلان انتهاء الحرب رسميًا والانتقال الفعلي إلى مرحلة السلام - وفرضها على إسرائيل- والتعمير بتطهير وإعادة افتتاح قناة السويس خدمة للاقتصاد الوطني وللملاحة العالمية، وبالنسبة لأبناء القناة فُتح مليون بيت ونصف المليون كانت مُغلقة لمدة ثماني سنوات، وبالتالي جاءت عودة الحياة الطبيعية ليس فقط إلى مدن القناة، بل إلى مصر كلها، لتُسقط عن كاهلها تحمُّل أعباء اقتصاد الحرب من أجل الشروع في التخطيط للمستقبل.

الهوامش

(١) زين العابدين شمس الدين نجم، بورسعيد.. تاريخها وتطورها منذ نشأتها ١٨٥٩ حتى عام ١٨٨٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧، ص١٠، ١٢، ١٩، ٣٠، ٣٣، ٣٥،،٤٢، ٤٢١،٤٢٣؛ صوت بور سعيد، إبريل ١٩٧٥، العدد ٣٧؛ محمد الشافعي، الإسماعيلية أرض الفرسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٩، ٦٧، ٧٠، ٧٤، ٩٢،١٠٠، ١٠٣؛ محافظة بورسعيد، عيد النصر ٢٣ ديسمبر٢٠٠٣؛ بورسعيد جوهرة مصر.. ملتقى العالم، إدارة العلاقات العامة ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة بور سعيد، مطابع الرشيدي، بورسعيد، ٢٠٠٣، ص ص ٦، ١٢؛ ضياء الدين حسن القاضي: موسوعة تاريخ بورسعيد، ج٣، ط ١، الرشيدي للطباعة والنشر، بور سعيد،٢٠١٠، ص ص٤،٧، الموسوعة العربية العالمية، (أ)، ط٢، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض،١٩٩٩، ص ٧٦؛ ضياء الدين حسن القاضي: موسوعة تاريخ بورسعيد، ج ٢، دار الكتب المصرية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١،٣، ١٩، ٢٦،٢٧.

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، مشكلة قناة السويس (١٨٥٤، ١٩٥٨)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٤، ص ص ١٢٠، ١٤٢؛ محمود فوزي: حرب السويس ١٩٥٦، ترجمة د. مختار الجمال، ط١، دار الشروق، ١٩٨٧، ص ١٠٠، ١٠١، وليم إبراهيم قوسة: بور سعيد والقناة وعدوان ٥٦.. اليوبيل الذهبي (١٩٥٦، ٢٠٠٦)، لجنة التاريخ والتراث للمجلس الأعلى للثقافة، محافظة بور سعيد، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢١، ٣٧، ٣٨، ٥٠، ٥٣؛ ضياء القاضي: موسوعة تاريخ بورسعيد، ج٣، ص ١٢٢، ٢٦٢،صوت بور سعيد، ديسمبر ١٩٨٤، العدد ١١٤؛ مسعد الجوهري، حكايات من زمن فات، مطابع دار الجمهورية للصحافة والطباعة، ٢٠٠٩، ص٢.

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٨، ١٤٩، فطين فريد، لواء أركان حرب حسن البدري: حرب التواطؤ الثلاثي .. العدوان الصهيوني الأنجلو فرنسي على مصر ١٩٥٦، ط١، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩٧، ص ص ٧٧، ٨٩، ٥١٨، ٥١٩؛ ضياء القاضي: موسوعة تاريخ بورسعيد ج٣، ص ٢٤٩، ٢٥٦،، ٢٦٢، ٢٦٣؛ طاهر أبو فاشا، يوم النصر ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦، إدارة الشئون العامة للقوات المسلحة، مطبعة التحرير، ١٩٥٧، ص ص ٥٦، ٥٧؛ وليم إبراهيم قوسة، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥، ٥٤، ١٢٢، مصلحة الاستعلامات، عيد النصر ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦، ص ٢٣، ٢٤، المصور، ٦ يونيو ١٩٨١.

(٤) نبيل العربي، صراع الدبلوماسية من مجلس الأمن إلى المحكمة الدولية (طابا.. كامب ديفيد..الجدارالعازل)، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١١، ص ص ٣٤،٤٠؛ محمد حسنين هيكل: حرب الثلاثين سنة.. الانفجار ١٩٦٧، ط٢، دار الشروق، القاهرة،

٢٠١٠، ص٤٨٣، ٤٨٤، ٥١٠، ٥١١، ٧٥٦، ٧٥٧، ٥٧٩، ٥٨٠، ٦٧٦، ٦٧٧، ٧٩١، ٨٠٤، ٨١٧؛ محمود حسن صالح منسي، الشرق العربي المعاصر، القسم الأول، الهلال الخصيب، جامعة الأزهر، القاهرة، ص ٢٤٧،٤٠٢، ٢٥٩، ٢٨١؛ فايزة محمد محمود خطاب: قناة السويس وأثرها السياسي والاجتماعي محليًا ودوليًا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، ٢٠١٣، ص ٢٤٧؛ الأهرام، ٦، ١٢ يونيو ١٩٦٧، ضياء الدين حسن القاضي: موسوعة تاريخ بورسعيد، ج١، ط١، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٢١٨.

Baileye, Sydney: Four Arab.Israeli Wars and Peace Process, printed in Great Britain Antony Rowe ltd, British libray Cataloguing in pulication Data Baileye, publishe by the Macmillan press LTD, London, P.222،224.Dictionary of the Middle East printed in great Britian by Biddles Ltd, guid ford and King Lynn, 1996, P. 20, 21.

(٥) الجمهورية، ٣ أغسطس ١٩٦٧.

(٦) جمهورية مصر العربية، وزارة العدل، محكمة النقض، النشرة التشريعية، العدد الخامس، مايو سنة ١٩٧٥، المكتب الفني بمحكمة النقض، الهيئة العامه لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٢٠٧٧، ٢٠٨٢، الأهرام،١٧ أبريل ١٩٧١.

(٧) الأهرام، ٦،٥ يونيو ١٩٦٧، ٢٧ يوليو ١٩٦٩؛ آخر ساعة، ١١ يونيو ١٩٧٥، العدد ٢١٢٠.

(٨) الأهرام، ٩ يوليو ١٩٦٧، آخر ساعة، ١١ يونيو ١٩٧٥، العدد ٢١٢٠؛ الأخبار، ٩ يوليو، ١١سبتمبر ١٩٦٧، الجمهورية، ١٧، ١٩، ٢٢، ٢٥ أكتوبر ١٩٦٧، ٢٤ نوفمبر ١٩٦٧؛ نبيل العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨؛ ضياء الدين حسن القاضي: موسوعة تاريخ بورسعيد، ج١، ص ٢٢٥.

Baileye, Sydney: Four Arab.Israeli Wars and Peace Process, p.244.

(٩) الأهرام، ١٨ يوليو ١٩٦٧؛ الأخبار، ١٨ يوليو، ٣ سبتمبر ١٩٦٧.

(١٠) الجمهورية، ١٥، ١٦،١٨،١٩، ٢٢ يوليو، ٤ نوفمبر ١٩٦٧؛ الأهرام، ١٥، ١٦، ١٧، ٢٧ يوليو ١٩٦٧.

Baileye, Sydney: Four Arab.Israeli Wars and Peace Process, p.263.

(١١) الأهرام،١٤، ١٦، ١٨ يوليو ٢٦ سبتمبر ١٩٦٧؛ الجمهورية،١٠، ١٦ يوليو ١٩٦٧.

(١٢) الأهرام، ٢١ يوليو، الأهرام، ٢٦ سبتمبر ١٩٦٧.

(١٣) الأهرام، ٢٠ يوليو، ١٣، ١٦اغسطس، الجمهورية؛ ٣ اغسطس ١٩٦٧.

(١٤) الأهرام، ٣٠، ٣١ أغسطس، ١، ٢، ٦، ٢١سبتمبر، ٢٩ سبتمبر، ٦ أكتوبر، ١٤ ديسمبر ؛ الأخبار ٢١ سبتمبر، ٢ أكتوبر ١٩٦٧؛الجمهورية،١، ٢، ٧، ٢٩،٣٠ سبتمبر، ١، ٢، ٦،٧، ٢٥، ٢٦ أكتوبر ١٩٦٧؛ محمد الشافعي، السويس مدينة الأبطال، ص ٦٥؛ فايزة محمد محمود خطاب، مرجع سبق ذكره، ص ص٢٧١، ٢٧٢.

The Encyclopedia Americana, international Edition, Volume 25, by Grdier in-trenational, Copyritht in Canada 1980, P.845.

(١٥) الجمهورية العربية المتحدة، مجلس الأمة، الفصل التشريعي الأول، دور الانعقاد العادي الخامس، مضبطة الجلسه الثانية، يوم الاثنين، الموافق ٢٧ نوفمبر سنه ١٩٦٧، ص ٥١؛ الجمهورية العربية المتحدة، وزارة العدل، النشرة التشريعية، العدد السابع، يوليو ١٩٦٨، المكتب الفني بمحكمة النقض، القاهرة، ١٩٦٩، ص ص١٨١٩، ١٨٢٢؛ الأهرام، ٢٧ يوليو ١٩٦٩.

(١٦) الاهرام، ٣١ أغسطس، ١، ٢، ٦، ٢٩سبتمبر، ١، ٢، ٨،٢٣أكتوبر١٩٦٧، ٧ نوفمبر ١٩٦٨، ١٢ يونيو ١٩٧٤، صوت بورسعيد، إبريل ١٩٧٥، العدد ٣٧، الجمهورية، ٣٠، ٣١ أغسطس، ٢٣ أكتوبر، ١، ٢، ٧ سبتمبر١٩٦٧، محمد الشافعي: السويس مدينة الأبطال، ص ٦٥.

(١٧) مقابله مع الأستاذ سمير سعد محمد، تاجرا ومستوردا، يوم ١٥ يوليو ٢٠١٦، بمكتبه الكائن فى شارع سعد زغلول الثلاثينى .

(١٨) الأهرام، ١١ أكتوبر ١٩٦٧.

(١٩) جمهورية مصر العربية ، مجلس الشعب، الفصل التشريعى الأول ، دور الانعقاد العادى الأول، مضبطة الجلسة الرابعة، ١٤ ديسمبر ١٩٧٣، ص ص ٥٢٣٦، ٥٢٣٧؛ الأهرام، ١٤ ديسمبر ١٩٦٧، ٤ مارس، ٢٩ مارس، ١٨ اكتوبر ١٩٦٨، ١٨ ديسمبر ١٩٦٩.

(٢٠) جمهورية مصر العربية ، مجلس الشعب، الفصل التشريعى الأول ، دور الانعقاد العادى الأول، مضبطة الجلسة الرابعة، المعقودة يوم الثلاثاء، الموافق ١٤ ديسمبر ١٩٧٣، ص ص ٥٢٣٦، ٥٢٣٧؛ الجمهورية، ١٦ مارس ١٩٦٩؛ الأهرام،٢٠ سبتمبر، ١٣ أكتوبر، ٢٥ ديسمبر١٩٦٨، ٢٧ يوليو، ١٨ ديسمبر ١٩٦٩، ١٥ مارس، ٤ مايو،١٠ فبراير، ١٥ يونيو، ١٨ديسمبر١٩٧٠،٢٧ يوليو ١٩٧١،

(٢١) الأهرام، ١٨ ديسمبر ١٩٦٩، ١٥ يونيو ١٩٧٢، الجمهورية، ٢٣ اغسطس ١٩٧٢،

(٢٢) الجمهورية،١٧ مارس، ٢٧ يوليو ١٩٧١، ١٣ يونيو ١٩٧٢، ٢٨ فبراير١٩٧٣، الأهرام،٢٧ يوليو ١٩٦٩، ٤ مايو، ٢٢ سبتمبر، ٦ نوفمبر، ١٨ ديسمبر، ١١ أغسطس١٩٧٠، ٢٩ مارس، ٤ أبريل، ٤ مايو، ٢٢ ،٢٦ سبتمبر، ١١، ١٧ مارس ١٩٧١ ، ٥ فبراير، ١٥، ١٦يونيو ١٩٧٢.

(٢٣) الأهرام، ١٨يناير ١٩٧٠.

(٢٤) الجمهورية العربية المتحدة، مجلس الأمة، الفصل التشريعي الأول، دور الانعقاد العادي الخامس، مضبطة الجلسة الثانية، يوم الاثنين، الموافق ٢٧ نوفمبر سنه ١٩٦٧، ص ٥١، مضبطة الجلسة التاسعة، يوم الأربعاء، الموافق ٢٠ ديسمبر ١٩٦٧، ص ٣٤٢، الأهرام، ١٥ مارس ١٩٧٠.

(٢٥) الأهرام، ٢٦ أكتوبر ١٩٦٨، ١٢ يونيو ١٩٧٤؛ الجمهورية، ١٣ أبريل ١٩٦٩.

(٢٦) الأهرام، ٥، ٨، ١٠، ١٣ أكتوبر، ١٤ ديسمبر ١٩٦٧، ٢٧ يوليو ١٩٦٩.

(٢٧) الأهرام، ١٨ ديسمبر ١٩٦٩؛ الجمهورية، ٢٧ يوليو ١٩٧١، ٢٧ يوليو ١٩٧٢.
(٢٨) الأهرام، ١ أبريل ، ٢٤ أبريل، ٢٦ مايو، ٥ سبتمبر ١٩٦٨.
(٢٩) الأهرام، ٢٦ سبتمبر ١٩٦٨. ٥، ١٩ أكتوبر ١٣،١٩٦٨ أبريل ١٩٦٩.
(٣٠) الأهرام، ٢ فبراير، ٣ إبريل ١٩٦٩، ٢٥ فبراير ١٩٧٠؛ الجمهورية، ١٦ مارس ١٩٦٩.
(٣١) الجمهورية العربية المتحدة، مجلس الأمة، الفصل التشريعي الثاني، دورالانعقاد العادي الثاني، مضبطة الجلسة الثامنة، يوم الثلاثاء، الموافق ٢٣ ديسمبر ١٩٦٩، ص ٥٣٢، ٥٣٤، الأهرام، ٢٠ يناير، ١٤ مارس، ٦ أبريل، ٤ مايو ١٩٧٠؛ الجمهورية، ٢٧ أغسطس ١٩٧٠.
(٣٢) الأهرام، ١٤ ديسمبر ١٩٦٧، ٢٩مارس، ١٦،١١ أكتوبر، ٢٥ ديسمبر ١٩٦٨، ٢١ يناير ١٩ أبريل ١٩٧٠.
(٣٣) الأهرام، ٣ أبريل، ١٨ ديسمبر ١٩٦٩، الأهرام، ١٥، ٢٥ يناير، ٩ فبراير، ١٥ مارس، ٤ مايو ١٩٧٠؛ الجمهورية، ١٣ أغسطس ١٩٦٩، ١٣، ١٤ فبراير ١٩٧٠؛ الأهرام، ١٥ فبراير ١٩٧٤، الجمهورية، ٨ فبراير، ٩ مارس ١٩٧٠.
(٣٤) الجمهورية، ١٣ أبريل ١٩٦٩، ٢٧ يوليو ١٩٧١؛ الأهرام، ٩ أكتوبر ١٩٦٨، ١٨ ديسمبر١٩٦٩، ١٥ يناير، ١٠ فبراير، ٢٨ مايو ١٩٧٠.
(٣٥) الأخبار، ٢٥ سبتمبر ١٩٦٧، الجمهورية، ٢٣، ٢٦، ٢٧سبتمبر،٢٢، ٢٩ أكتوبر ١٣،١٩٦٧ يونيو ١٩٧٢، الأهرام ١٠، ٢٥،٢١، ٢٦ سبتمبر، ٩، ١٣، ١٨، ٢١، ٢٢، أكتوبر١٠،١٩٦٧ يونيو، ١ يوليو،٣٠ أغسطس، ٥، ١١، ٢٠، ٢٢، ٢٦ سبتمبر، ٩ أكتوبر، ٢٥ ديسمبر ١٩٦٨، ٢٧ يوليو، ٢٢ سبتمبر ١٩٦٩، ١٥ مارس، ٤ مايو ١٩٧٠، ١٨ يوليو ١٩٧٣.
(٣٦) جمهورية مصر العربية ، مجلس الشعب، الفصل التشريعى الأول، دور الانعقاد العادى الأول، مضبطة الجلسة الرابعة، ١٤ ديسمبر ١٩٧٣، ص ص ٥٢٣٦، ٥٢٣٧،الأهرام، ٢٢ أغسطس ١٩٦٨، ١٨ ديسمبر ١٩٦٩، ١٥ مارس ١٩٧٠.
(٣٧) الجمهورية، ٢٢ أكتوبر ١٩٦٧، الأهرام، ٣٠ نوفمبر، ١٤ ديسمبر ٢٧،١٩٦٧ يوليو ١٩٦٩.
(٣٨) الأهرام، ٢٩ مارس،١ ، ٤، ٢١ أبريل، ٢٠، ٢٤ سبتمبر ١٩٦٨ ١٥،١٩٦٨ يناير، ١٠، ١٢ فبراير، ١٥ مارس، ٤ مايو ١٩٧٠، ١٥ يونيو ١٩٧٢، الجمهورية ٢٢ يناير ١٩٦٨.
(٣٩) الجمهورية، ١٤ فبراير، ١٦، ٢٧ مايو ١٩٧٠، ١ أبريل ١٩٧١؛الأهرام، ٣٠ مايو، ٩ أكتوبر ١٩٦٨، ١٧ يناير، ٢٧ يوليو ١٩٦٩، ١٥ ، ٢٧ مارس ١٩٧٠، مايو ١٩٧٠، ١٥ يناير ١٩٧١ .
(٤٠) الأهرام،٢ مايو، ٨، ٦،٥، ٧، ١١ يونيو ١٩٧٤، ٤ نوفمبر ١٩٧٤؛ الجمهورية، ٦، ٧ يونيو المصور، ٢٣ نوفمبر ١٩٧٣، العدد ٢٥٦٣؛ مسعد الجوهري: شريط الذكريات. حكايات بور سعيدية، مطابع دار الجمهورية للصحافة والطباعة، ٢٠٠٩، ص ١٩.
(٤١) الأهرام، ١٨ مارس، ١٠ يونيو ١٩٧٤، الجمهورية، ١٠ يونيو ١٩٧٤.
(٤٢) صوت بورسعيد، ديسمبر ١٩٨٤، العدد ١١٤؛ الجمهورية، ٧، ٨ يونيو ١٩٧٤؛ الأهرام، ٩ يونيو ١٩٧٤.